■ دائرة حوار حول ■

مصر وتحديات المستقبل

١٩- استراتيجية التنمية الصناعية فى مصر

أعد وقائع الحوار للنشر

عبد القادر دياب*

عقدت دائرة الحوار بمقر المجلة بمعهد التخطيط القومى - مدينة نصر - القاهرة فى الثالث والعشرين من شهر شوال عام ١٤٢٧هـ، الموافق الخامس عشر من شهر نوفمبر عام ٢٠٠٦م، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى كل من السادة:

أ.د.أحمد محمد حسين حسن	استاذ مساعد كلية الهندسة جامعة عين شمس
م. احمد محمود شباره	مساعد رئيس هيئة التنمية الصناعية
م. صلاح محمود دويدار	مهندس استشارى
د. طارق نوير	خبير اقتصادى بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
أ.د. عادل العزبى	نائب رئيس لجنة السياسات المالية والاقتصادية باتحاد الصناعات
د.م.عبدالرحيم عبدالرحمن ابراهيم	رئيس قطاع البحوث والتصميم بشركة حلوان للصناعات الهندسية
أ.د. عبد العاطى طه صالح	رئيس مجلس ادارة شركة الدهانات الحديثة والكيماويات
أ.د. عبد الفتاح ناصف	مستشار بمعهد التخطيط القومى ورئيس تحرير المجلة
أ.د. عبد القادر دياب	مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات
م. عصام شمس الدين السيد	مدير عام الادارة العامة للمواصفات بالهيئة العامة للمواصفات والجودة
أ.د. فادية محمد عبد السلام	مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
ا.د. محمود عبد الحى	مستشار بمعهد التخطيط القومى

* أ. د. عبد القادر دياب : مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات - معهد التخطيط القومى.

أ.د. مختار هلودة . رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الاسبق

أ.د. مصطفى والى مدير عام اتحاد الصناعات سابقا ورئيس مجلس ادارة شركة المنصورية للمشروعات والتنمية

أ.د. ممدوح الشرقاوى مستشار بمعهد التخطيط القومى

وقائع الحوار

عبد الفتاح ناصف

بسم الله الرحمن الرحيم ...نبدأ أولا بالترحيب بحضراتكم وتقديم الشكر على تلبيتكم لدعوة المجلة، والحضور لمناقشة قضية من أهم قضايا التنمية الاقتصادية فى مصر وفى إطار مانسميه "دائرة الحوار " .. لقد بدأت المجلة المصرية للتنمية والتخطيط التى تصدر عن المعهد منذ أربعة عشر عاما ومتضمنه بين محتوياتها مايسمى بدائرة الحوار .. ومنذ فترة طويلة تم اختيار موضوع رئيسى لهذه الدائرة تحت مسمى مصر وتحديات المستقبل ... وتحت مظلة هذا المسمى تطرح المجلة قضية من أهم قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحوار حولها من قبل الخبراء ذوى الخبرات الطويلة والمعنية بالقضية المطروحة للمناقشة ولكل عدد من أعداد المجلة التى صدرت حتى هذا العام ، وذلك بغرض المساهمة فيما يفيد المهتمين بهذه القضايا وواضعى السياسات ومتخذى القرار وفى النهاية ما يفيد مصر .. وبمناسبة الاعداد لصدور العدد رقم ١٩ من السنة العاشرة تم اختيار قضية التنمية الصناعية فى مصر لطرحها على حضراتكم من أجل الحوار حولها باعتبارها من أهم القضايا التى تواجه التنمية فى مصر فى ظل الانفتاح الاقتصادى العالمى وزيادة حدة المنافسة بين الدول من اجل التصدير وإكتساب اسواق جديدة من قبل بعض الدول أو محاولة البعض الآخر منها الحفاظ على اسواقها الداخلية من المنافسة الاجنبية الى جانب غيرها من الاعتبارات المعروفة لحضراتكم .

هناك محاولة من المهندس رشيد وزير الصناعة ومعاونية فى تحديد استراتيجية للتنمية الصناعية فى مصر حتى عام٢٠٢٥ ، وهى المطروحة على حضراتكم الآن من أجل المناقشة والحوار حولها .. ولكل من حضراتكم ان يطرح آراءه أو وجهة نظره .. ولكم أن تكونوا ما دحين ان شئتم اذا كان العمل المطروح جيدا .. ولكم حرية النقد اذا كان هناك مايستدعى ذلك فغرضنا الاساسى هو خدمة صانعى السياسات ومتخذى القرار ومستقبل مصر.

ولقد قام أ.د. عبد القادر دياب بإعداد ورقة وهى عبارة عن موجز للاستراتيجية المطروحة من قبل وزارة الصناعة وتشمل مجموعة من التساؤلات بغرض المناقشة .. كما لكم ان تضيفوا اليها ... وعادة نبدأ حوارنا بعرض موجز للورقة المقدمة لتذكير من لم تسعفه الظروف لقراءة الورقة بشكل كامل ... ومن ثم اطلب من د. عبد القادر ان يتفضل بعرض الورقة بشكل مختصر وفى حدود الوقت المخصص لدائرة الحوار.

عبد القادر دياب

بداية أود أن أنوه الى أن استراتيجية التنمية الصناعية التى وضعتها الوزارة هى فى الحقيقة مطروحة تحت مسمى استراتيجية بناء القدرة التنافسية للصناعة المصرية ... وما ورد بالورقة عبارة عن موجز غير مخل بما جاء فى الاستراتيجية المطروحة من حيث المحتوى والمضمون الفكرى واسمحوا لى أن أعرض هذا الموجز مبتدءا بتقديم هذه الاستراتيجية ثم عرضها فى نقاط محددة.

١-أعدت وزارة التجارة والصناعة إستراتيجية بناء القدرة التنافسية للصناعة المصرية حتى عام ٢٠٢٥ . مستندة فى ذلك على نتائج دراسات سابقة. وكغيرها من الوزارات تنظر إلى الصناعة على أنها قاطرة للنمو فى الاقتصاد المصرى، وذلك لتمتع قطاع الصناعة بوجود علاقات خلفية وأمامية قوية مع بقية القطاعات الاقتصادية، كما أنه يعد قطاعا واعدا لتوليد فرص العمل. ويساعد التصنيع من أجل التصدير إلى الأسواق الخارجية على فتح أسواق جديدة تمكن المنشآت الصناعية من التمتع بمزايا اقتصاديات الحجم فى الإنتاج، ومن ثم تخفيض التكلفة وتحسين الجودة، وتجنب مخاطر الاعتماد على سوق واحدة، فضلا عن أن الصناعة تعد المسار المأمول لتعميق تكامل الاقتصاد المصرى مع الاقتصاد العالمى.

٢- مناطق الضعف، والقوة، والفرص الواعدة لإمكانية تنمية وتطوير الصناعة المصرية كما حددتها الإستراتيجية المقترحة:

(١/٢) مناطق الضعف

النمو المتواضع فى القيمة المضافة الصناعية ومستويات منخفضة نسبيا لمتوسط نصيب الفرد منها / سيادة الصادرات الصناعية المعتمدة على الموارد والتكنولوجيا المنخفضة / انخفاض إنتاجية العمالة فى الصناعة لعدم ملاءمة مخرجات التعليم والتدريب مع المهارات اللازمة لها / ضعف

القدرات التكنولوجية المحلية على مستوى المشروع بالإضافة إلى الاختناقات المؤسسية فى نظام الاختراعات القومى، والمقرونة بالإنفاق الهزيل على البحث والتطوير إلى جانب .عدم ملائمة نظام الجودة القومى، وعدم تمكن المشروعات الصغيرة، والمتوسطة من مصادر التمويل، والتكنولوجيا الحديثة، والآليات المؤسسية اللازمة لتطويرها.

(٢/٢) مناطق القوة

وجود قاعدة صناعية متنوعة/ وفرة مصادر العمل الرخيص/بنية أساسية جيدة / وموقع جغرافى إستراتيجى فريد/ والانخفاض النسبى لتكاليف الطاقة، ومرافق المنافع العامة للمشروعات الصناعية، والذى يضيف إلى مزايا تنافسية التكاليف.

(٣/٢) الفرص المتاحة التى يمكن البناء عليها لتنمية وتطوير الصناعة

المبادرات الجارية لإصلاح السياسات الاقتصادية ، الإصلاحات الجارية فى بيئة الأعمال (شاملة الإصلاحات والتعريفات الجمركية والضريبية، وتحسين نظم الاستثمار فى الصناعة، وبرنامج الخصخصة /الجهود الدبلوماسية فى مجال التجارة الخارجية، والتى تعد ذات أهمية فى مساندة هدف تنمية الصادرات / اجتذاب الاستثمار العربى المباشر الذى نشأ فى الخليج مع ارتفاع أسعار البترول.

٣- الرؤى المستقبلية للصناعة المصرية كما حددتها الوزارة:

(١/٣) تحديد ثلاثة محاور أولية تركز عليها الإستراتيجية وهى: تحقيق أعلى نمو ممكن فى الإنتاج الصناعى بالاستفادة الكاملة من تنمية التجارة وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر/ الإعداد الجيد لمجموعة من السياسات والبرامج الهادفة لرفع تنافسية الصناعة / تحقيق تحول تدريجى فى هيكل الصناعة المصرية من الصناعات التى تعتمد على الموارد ، والتكنولوجيا المنخفضة إلى الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية.

(٢/٣) مصر: الدولة الصناعية الرائدة فى إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وتتكامل وبإيجاب مع الاقتصاد العالمى، والجاذبة للاستثمار فى الإقليم.

(٣/٣) البناء على جوانب القوة، والإسراع بإكتساب المعارف والإبتكارات التكنولوجية بإعتبارها قاطرتى التنافسية الصناعية على المدى الطويل. وهذا ما يتصل بالموارد البشرية، والمهارات

والقدرات التكنولوجية المحلية، ووسائل نقل التكنولوجيا من الخارج، والبنية الأساسية، وتنافسية بيئة الأعمال والظروف الاقتصادية الشاملة.

(٤/٣) تكوين الإطار الملائم لإعداد السياسة الصناعية، والتنسيق فيما بين شركاء التنمية- حكومة، وقطاع عام ،وقطاع خاص- وتقييم الإنجازات.

(٥/٣) إدارة عملية التحول الصناعى بكفاءة. للسماح للمنشآت غير القابلة للحياة من الخروج من السوق بأسلوب منظم، وإيجاد الآليات والمخارج الممكنة من أجل التعامل بنجاح مع تكلفة الإصلاح والتحول (أى إعادة توزيع العمالة ورأس المال بين المشروعات والمناطق). وفى هذا الشأن تطرح قضيتان أساسيتان وهما:

(أ) تنظيم عملية الإفلاس : وذلك من خلال: تشريع جديد للإفلاس يحكم جميع المؤسسات حيث تصبح الأولوية للمقرضين فى تغطية مطالباتهم. فى حالة الإفلاس.كذلك إنشاء محاكم مختصة، وبقضاه مدربين لتداول حالات الإفلاس. والتعاون مع أقسام الإشراف البنكية بالبنك المركزى لإنشاء نظام كفء لمتابعة القروض التى تمنح للمشروعات الصناعية، ووضع حدود تحذيرية.

(ب) استمرارية برنامج خصخصة مشروعات القطاع العام الصناعية على وتيرة ثابتة ومستقرة.

٤- الأهداف الإستراتيجية " القطاع الصناعى فى عام ٢٠٢٥ "

يعتبر العودة بقطاع الصناعة كآلة أولية للنمو الاقتصادى فى مصر، ومساندته بمعدلات كافية لاستيعاب الأعداد السنوية الداخلة فى قوة العمل، إلى جانب تعظيم عوائد مصر من التكامل الإقليمى والعالمى الهدف النهائى للإستراتيجية المقترحة، والتى تعد بذلك جزءا متكاملا مع جهود التنمية القومية الشاملة وأهدافها. أما من حيث الأهداف الإستراتيجية التفصيلية فيمكن إيجازها فيما يلى:

(١/٤) زيادة الناتج المحلى الصناعي الحقيقى بمعدل سنوي يبلغ نحو ٤٪ فى عام ٢٠٠٦. ليصل إلى نحو ٥٪ ، ٥,٥٪ ، ٦٪ ، ٦٪ فى كل من السنوات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ ثم إلى ٨٪ فى عام ٢٠١٥. ثم إلى ٩٪ سنويا خلال السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٥ وبذلك

يستهدف الوصول بمساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالي إلى ما نسبته ١٩,٧٪ في عام ٢٠٢٠ ثم إلى ٢٢,٦٪ فى عام ٢٠٢٥ ، إن معدلات النمو المستهدفة فى الناتج المحلى الصناعى، ومساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى تبدو أهدافا منطقية ومقبولة فى ضوء الهيكل الحالى للاقتصاد المصرى والذى يسوده حاليا القطاعات الخدمية والتى تساهم حاليا بما يزيد عن ٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

(٢/٤) يجب ألا يقل معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى عن ٦٪ سنويا كى يمكن استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل (والتى تقدر أعدادهم بنحو ٦٤٠ ألف سنويا). مع افتراض أن معامل رأس المال يبلغ ٣,٥ (ومع افتراض ثباته خلال الفترة الزمنية للإستراتيجية المقترحة)، فإن نسبة الاستثمار للناتج المحلى الإجمالي واللازمة لتحقيق هذا الهدف تبلغ نحو ٢١٪.

وفى ضوء التقدير السابق لهذه النسبة،تقدر الاحتياجات الاستثمارية لتحقيق هدف النمو فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (٦٪) خلال عام ٢٠٠٦ بنحو ١١٥ مليار جنيه (بقيمتها الاسمية) وهو ما يعنى الحاجة إلى تحقيق زيادات جوهرية فى إجمالى الاستثمارات بالقياس إلى المتوسط السنوى للاستثمارات المنفذة فى الثلاث سنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥ والتى اقتربت من ٧٥ مليار جنيه سنويا. إن هذه الزيادات ليست بالعمل السهل. ومع ذلك فإن هناك الكثير من الفرص المتاحة لتحقيقها والمشار إليها فى البند (٣/٢) إلى جانب الفائض المشاهد اليوم من السيولة النقدية فى الاقتصاد (خاصة فى قطاع البنوك)، مع وجود زيادات واضحة فى الاستثمار الأجنبى المباشر، إلى جانب الإصلاحات الجارية فى البنوك والتى يتوقع أن تؤدى إلى تمكين المستثمرين المحليين من الاقتراض .

إن معدلات النمو، والزيادات المستهدفة فى مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى تتطلب تحقيق زيادات ملموسة فى الاستثمار بالقطاع الصناعى. وبافتراض أن معامل رأس المال فى هذا القطاع يبلغ ٤,٠٠ بالنسبة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ ونحو ٣,٥ بالنسبة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ فإن الاستثمارات الجديدة فى القطاع الصناعى من المستهدف أن تزداد عن مستواها الحالى والبالغ نحو ١٢ مليار جنيه (بقيمتها الاسمية) فى عام ٢٠٠٥ لتصل إلى نحو ٣٥ مليار جنيه فى عام ٢٠١٠ ثم إلى ٧٧ مليار جنيه فى عام ٢٠١٥ وإلى ١٣٠ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٠ ثم إلى ٢٢٩ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٥ وليرتفع بذلك نصيب الاستثمار الصناعى فى إجمالى الاستثمارات

المحلية من نحو ١٤٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى نحو ١٨,٩٪ منها فى عام ٢٠١٠ ثم إلى ٢٦,٩٪ ثم ٢٩,٥٪، ٣٣,٨٪فى كل من السنوات ٢٠١٥، ٢٠٢٠، ٢٠٢٥ على الترتيب.

(٣/٤) من المستهدف تمويل الجانب الأكبر من الاستثمارات الصناعية عن طريق القطاع الخاص المحلى وبنسبة تبلغ نحو ٣٧,٥٪ (٦ مليار جنيه) فى عام ٢٠٠٦. وتزداد إلى ٤٨,٦٪ (١٧ مليار جنيه) فى عام ٢٠١٠ ثم إلى ٦٨,٨٪ (٥٣ مليار جنيه) فى عام ٢٠١٥. ثم إلى ٨٠٪ (١٠٤ مليار جنيه) فى عام ٢٠٢٠ ثم إلى ٨٣,٤٪ (١٩١ مليار جنيه) فى عام ٢٠٢٥. وفى المقابل يتوقع أن تصل مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر إلى ٤٣,٨٪ (٧مليار جنيه) فى عام ٢٠٠٦. وتنخفض إلى ٣٧,١٪ (١٣ مليار جنيه) فى عام ٢٠١٠ ثم إلى ٢٠,٨٪ (١٦ مليار جنيه) فى عام ٢٠١٥. ثم إلى ١٥,٤٪ (٢٠ مليار جنيه) فى عام ٢٠٢٠ ثم إلى ١١,٨٪ (٢٧ مليار جنيه) فى عام ٢٠٢٥، أما استثمارات قطاع الأعمال العام فيتوقع تناقص أهميتها النسبية فى إجمالى الاستثمارات الصناعية من نحو ١٨,٨٪ (٣ مليار جنيه) فى عام ٢٠٠٦ لتصل إلى نحو ١٤,٣٪ (٥ مليار جنيه) فى عام ٢٠١٠ ثم إلى ١٠,٤٪ (٨ مليار جنيه) فى عام ٢٠١٥ ، ثم إلى ٥,٤٪ (٧ مليار جنيه) فى عام ٢٠٢٠ ثم إلى ٤,٨٪ (١١ مليار جنيه) فى عام ٢٠٢٥ ، وفى هذا الشأن يتوقع أن تصل حصة الاقتراض الصناعى فى إجمالى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لنحو ٤٥٪ منه فى عام ٢٠٢٥ مقابل نسبة بلغت نحو ٣٥٪ فى عام ٢٠٠٥ .

(٤/٤) وفى ضوء تقدير تكلفة فرصة العمل المتاحة من بيانات الشركات الجارى تسجيلها بالقطاع الصناعى بنحو ١٠٠ ألف جنيه ،ومع افتراض ثبات تكلفة فرصة العمل، والزيادات المستهدفة فى الاستثمار الصناعى، يتوقع أن تزداد فرص العمل الجديدة المولدة بالقطاع لتصل إلى نحو ١٣٤ ألف فى عام ٢٠٠٦ وتزداد تدريجيا لتصل إلى نحو ٢٩٤ ألفاً فى عام ٢٠١٠ ثم إلى ٦٤٢ ألفا فى عام ٢٠١٥ ثم إلى ١٠٨٤ ألفاً فى عام ٢٠٢٠ ثم إلى ١٩١١ ألفاً فى عام ٢٠٢٥

(٥/٤) وتستهدف الإستراتيجية زيادة مستوى الصادرات وتحسين الهيكل التكنولوجيى لها بزيادة الصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية. حيث من المستهدف زيادة الصادرات الصناعية تدريجيا من ١٩,٦٪ من إجمالى الإنتاج الصناعى فى عام ٢٠٠٥ ليصل إلى نحو ٤٠٪ منه خلال عام ٢٠٢٥، وبلغة الأرقام يستهدف زيادة الصادرات الصناعية تدريجيا من نحو ١٨ مليار جنيه (بقيمتها الاسمية) فى عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ما يقرب من ٢٩١ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٥ .

(٦/٤) ومن المؤشرات التى استندت إليها الاستراتيجية فى تحديد أولوياتها التالى:

(١/٦/٤) انخفاض نسبة القيمة المضافة فى الإنتاج عنها على المستوى الكلى للاقتصاد الوطنى، حيث تبلغ هذه النسبة (وفقا لجدول المدخلات والمخرجات للاقتصاد المصرى لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤) نحو ٤٧,٣٪ فى حالة قطاع الصناعة، ونحو ٥٢,٨٪ على المستوى الكلى للاقتصاد الوطنى. وتصل هذه النسبة داخل قطاع الصناعة أدنى مستوياتها فى صناعات حلج وغزل القطن (٤٪) ,والصناعات الغذائية (١٤٪) بينما تصل إلى أعلى مستوياتها فى صناعات السجائر (٨٣,٤٪) ,وصناعة المنتجات الجلدية ٥٧,٥٪ ، بينما تقترب أغلبية الصناعات الأخرى من المتوسط العام لهذه النسبة على المستوى الكلى للقطاع الصناعى.

(٢/٦/٤) انخفاض نسبة المدخلات المحلية فى إجمالى المدخلات المستخدمة فى الإنتاج الصناعى عنه على المستوى الكلى للاقتصاد حيث تبلغ هذه النسبة نحو ٤٨,٢٪ على مستوى القطاع الصناعى، بينما تبلغ نحو ٦١,٣٪ على مستوى الاقتصاد الكلى. وتصل هذه النسبة داخل قطاع الصناعة إلى أعلى مستوياتها فى صناعة الغزل والنسيج (٨٢,٤٪)، والملابس (٧٧,٢٪)، والصناعات المعدنية الأساسية (٧٦,٩٪) ثم الصناعات المعدنية (٦٢,٧٪) وصناعة الورق (٤٣,٣٪)، وتصل إلى أدنى مستوياتها فى صناعة الإطارات والمنتجات المطاطية (١٣,٥٪). على حين تصل هذه النسبة إلى نحو ٢٣,٢٪، ٤٠,٤ ٪، ٢٥,٢ فى حالة كل من صناعة الآلات غير الكهربائية ,والآلات الكهربائية، وصناعة معدات النقل على الترتيب.

(٣/٦/٤) ارتفاع ميل القطاع الصناعى للاستيراد عن المستوى الكلى للاقتصاد الوطنى حيث تبلغ نسبة المدخلات المستوردة إلى إجمالى الإنتاج الصناعى نحو ٢٥,٩٪، بينما تصل هذه النسبة إلى نحو ١٨,٤٪ على المستوى الكلى للاقتصاد الوطنى. وتصل هذه النسبة داخل القطاع الصناعى إلى أدنى مستوياتها فى صناعات الغزل والنسيج (١٠٪)، والملابس (١١,٨٪)، والصناعات المعدنية الأساسية (١٤,١٪) بينما تصل إلى أعلى مستوياتها فى صناعات مثل صناعة المنتجات المعدنية (٢٩,٧٪)، وصناعة الورق (٢٨,٧٪)، والآلات غير الكهربائية (٣٨,٥٪)، والآلات الكهربائية (٣٣,١٪) ومعدات النقل (٣٩,٧)، والمنتجات الصناعية الأخرى (٤٢,٤٪).

(٤/٦/٤) ارتفاع الوزن النسبى كمورد للقطاعات الاقتصادية الأخرى عنه فى حالة القطاعات الأخيرة حيث تصل نسبة الطلب الوسيط إلى إجمالى الإنتاج الصناعى نحو ٣٩,٢٪، بينما تصل هذه النسبة إلى نحو ٣٦,٨٪ على المستوى الكلى للاقتصاد الوطنى. وتصل داخل قطاع الصناعة ذاته إلى أدنى مستوياتها فى صناعة الملابس (٨,٣٪)، والصناعات الخشبية (١٤٪)، وصناعة معدات النقل (١٢,٤٪)، والصناعات الغذائية (٢٢,٢٪)، وصناعة الإطارات والمنتجات المطاطية (٢٣,٠٪) وصناعة الورق (٢٩,٧٪). وترتفع هذه النسبة لتصل إلى أعلى مستوياتها فى صناعات الجلود والمنتجات الجلدية (٥٨,٨٪)، والصناعات المعدنية الأساسية (٥٨,٧٪)، وصناعة المنتجات المعدنية (٧٠,٢٪) وصناعة الآلات غير الكهربائية (٥٩,٥٪)، وصناعة الآلات الكهربائية (٤٠,٢٪)، وصناعة الغزل والنسيج (٤٩,٦٪).

(٥/٦/٤) مشاركة صناعات الآلات الهندسية والكهربائية، والصناعات الغذائية، والصناعات الكيماوية والدوائية، وصناعة النسيج والملابس بالنصيب الأكبر فى القيمة المضافة للقطاع الصناعى وبنسبة تبلغ نحو ٢٩,٦٪ ، ٢٤,٦٪ ، ١٥,٢٪ ، ١٠,٦٪ لكل منها وعلى الترتيب، كما تبلغ نسبة مساهمة كل من الصناعات الأربع فى إجمالى الصادرات الصناعية نحو ٢٢,٣٪ ، ٣,٧٪ ١٦,٨٪ ٣١,٣٪ على الترتيب. ويصل الميل للصادرات فى هذه الصناعات وباستثناء صناعة النسيج والملابس إلى مستويات متواضعة حيث تصل نسبة الصادرات من إجمالى إنتاج كل من الصناعات الثلاث الأولى نحو ٦,٤٪ ، ١,٣٪ ، ٩,٣٪ على الترتيب. بينما تصل هذه النسبة نحو ٢٤,٨٪ فى حالة صناعة النسيج والملابس، ونحو ٥٦,٠٪ ٨٣,٦٪ فى كل من صناعتى مواد البناء، والأثاث على الترتيب على الرغم من تواضع مشاركة الصناعتين الأخيرتين فى إجمالى القيمة المضافة الصناعية (١,٢٪، ٠,٧٪) وفى إجمالى الصادرات الصناعية (٧,٨٪، ٦,٧٪)، حيث تشير هذه المؤشرات إلى توجه كل من صناعة الآلات الهندسية والكهربائية، والصناعات الغذائية، والصناعات الكيماوية والأدوية (وبأوزان مختلفة) إلى السوق الداخلية، بينما تميل كل من صناعات النسيج والملابس، وصناعة مواد البناء، وصناعة الأثاث إلى التوجه إلى الأسواق الخارجية.

تهدف الإستراتيجية المقترحة إلى الترويج للأنشطة الصناعية ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية، مع عدم إغفال الصناعات القائمة على تصنيع الموارد أو الصناعات ذات التكنولوجيا

المنخفضة. وبالتالى تضع أولوياتها فى تنمية وتطوير كل من: صناعات الآلات والمعدات الهندسية / صناعة السلع الاستهلاكية الالكترونية كثيفة العمالة/وصناعة المكونات المحركة .

وتعد الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة كثيفة رأس المال، التى تستخدم تكنولوجيا معقدة وتحتاج إلى مستويات عالية من الإنفاق على البحث والتطوير، كما تتطلب مهارات فنيه متعددة، فضلا عن حاجة أغلبها إلى فترات تعلم طويلة لإتقان التكنولوجيا. ومن ثم فإن تحديات الدخول فى هذه الصناعات تعد كبيرة، إلا أنها أقل نسبيا فى الصناعة ذات التكنولوجيا المتوسطة والمكثفة للعمالة. ومن ثم فإن الدخول فى مثل هذه الصناعات يمهد الطريق للدخول فى الصناعات ذات التكنولوجيا العالية.

٥- محاور، ومكونات السياسة الصناعية المقترحة:

حددت الإستراتيجية المقترحة السياسات والأدوات المقترحة لتحقيق أهدافها على ثلاثة محاور أساسية لكل منها عناصرها ومكوناتها، :

المحور الأول: بناء القدرات المحلية: بهدف تعميقها فى الجوانب التالية :

× الموارد البشرية. × النظام القومى للاختراعات والابتكارات.

× النظام القومى للجودة. × الاحتياجات التمويلية.

× البنية الأساسية. × برنامج تنافسية المشروعات.

المحور الثانى: الاتصال والتكامل مع الأسواق الدولية: بهدف تقوية الصلة معها، وتعميق التكامل المصرى مع الاقتصاد العالمى عن طريق جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، وأدوات تنمية الصادرات.

المحور الثالث: الحوكمة الصناعية: بهدف وضع الإطار المؤسسى والقواعد التى تحكم إعداد وتنفيذ السياسات الصناعية، لتنفيذ الإستراتيجية، وتأمين نجاحها.

ويمكن طرح الخطوط العريضة لكل من هذه المحاور، ومكوناتها فيما يلى:

(١/٥) بناء القدرات المحلية:

(١/١/٥) تطوير قدرات الموارد البشرية: عن طريق التعليم والتدريب وتنظيم سوق العمل،

وكانت السياسات المقترحة كالتالى:

أولا- تنشيط وتطوير مراكز التعليم والتدريب الفنى والحرفى المتواجدة: عن طريق برنامج لإصلاح التعليم والتدريب الفنى والحرفى ولمدة ٦سنوات، بالإضافة إلى مشروعين آخرين لبرامج المساعدات الأجنبية.

ثانيا- تقوية الصلة بالقطاع الصناعى : بإنشاء كونسورتيوم للمشاركة فى تقديم الخدمات التدريبية ذات الصلة بالإنتاجية فى المشروعات الصناعية. بين مؤسسات التعليم والتدريب الفنى والحرفى العامة والخاصة، وممثلين للسلطات المحلية، وممثلين للمشروعات الخاصة، والاتحادات بالإضافة إلى سكرتارية للتنسيق. واحدى التنظيمات بغرض تقديم الاستشارات والتدريب للمهارات الصناعية المتعددة. مثل الصيانة، والتخطيط، واللغة، وإدارة الجودة.. ألخ. ويجرى حاليا تشكيل ما يقرب من ١٢ وحدة لخدمة ١٢ قطاعا صناعيا مميزا. ومن المخطط إقامة هذه الوحدات فى كل من التجمعات الصناعية. كما يتواجد مركز تحديث الصناعة، ومراكز الأعمال التابعة له والتى تعد من أدوات التفاعل مع القطاع الخاص وتلبية احتياجات الطلب والاستجابة للأولويات.

ثالثا- إنشاء هيئة التدريب القومى: وتقوم لتنسيق وإدارة الأنشطة التدريبية على مستوى الصناعة بتقديم التدريب المناسب، وتجنب تكرار أو تهميش الأنشطة التدريبية والتناقضات فى تحصيل المهارات بين الأقاليم المختلفة. ومن مهامها الأساسية مسح الطلب على التدريب فى قطاع الصناعة، وتقدير الاحتياجات التدريبية/التنبؤ بالمهارات اللازمة فى قطاع الصناعة على المدى المتوسط، والطويل/ تنسيق الموارد المالية المخصصة للتدريب فى القطاع الصناعى سواء من وزارة الصناعة أو المساعدات الخارجية /القيام ببرامج تدريبية، ومنح الشهادات للمتدربين.

رابعا- تشجيع إنشاء مراكز التدريب الخاصة: ويقترح أن تعمل هذه المراكز وفقا للآلية التالية: خدمة مجالات معينة فى الصناعة/ يعتمد إنشاء وتشغيل هذه المراكز من خلال هيئات دولية معترف بها/ تمويل الخدمات التدريبية التى تقدمها هذه المراكز من خلال الأموال العامة عن طريق المناقصات التنافسية /إيجاد الصلات المباشرة بين هذه المراكز والمشروعات الصناعية.

خامسا- تطوير واستكمال مناهج التعليم العام: من خلال سد الفجوة بين التخصصات الموجوده والمطلوبة فى كل من الجامعات العامة والخاصة/ تشجيع الجامعات على تقديم تخصصات جديدة،

وتحفيز الطلبة على الالتحاق بها وتنسيق ذلك من خلال وحدة متخصصة متصلة بالمشروعات الصناعية وبمدارس العلوم، والهندسة، والإدارة المعنية /خلق مهام مشتركة بين وزارة الصناعة، ووزارة التعليم العالى وبمشاركة الوحدة التنسيقية المتصلة بالمشروعات الصناعية.

(٢/١/٥) الاختراعات ,وتعميق القدرات التكنولوجية: البحث والتطوير هو محور الابتكار، والتقدم التكنولوجى،كما أن وجود الصلة القوية والفعالة بين المنشآت الصناعية ومراكز البحث والتطوير تعد من العناصر الأساسية لجنى ثمار نتائج البحث والتطوير. وفى ضوء بحث وتحليل جوانب الضعف فى مراكز البحث والتطوير المصرية وتنظيمها وإتصالها بالمشروعات الصناعية، جاءت السياسة المقترحة لتعميق القدرات التكنولوجية للصناعة المصرية على النحو التالى:

أ- دعم قدرات معاهد البحوث: إن تعميق القدرات التكنولوجية يستلزم بالضرورة وجود مؤسسات البحوث والتطوير المؤهلة والقادرة على تنفيذ البحوث والابتكار، أو الاختيار بين التكنولوجيات المتواجدة. إن إنشاء معاهد بحث جديدة، وتطوير ودعم المعاهد الموجودة يجب أن يكون فى البداية مكفولا على مستوى المؤسسات العامة. وفى هذا الشأن تخطط وزارة الصناعة لإنشاء ٩ وحدات لنقل التكنولوجيا كمرحلة انتقالية يمكن أن تتوسع بعدها وتتحول إلى معاهد تكنولوجية كاملة بعد استيعابها للتكنولوجيا المستوردة بالكامل وتنتقل بذلك إلى قدرات تكنولوجية وطنية. ستكون ذات توجه قطاعى، يهدف كل منها إلى خدمة صناعة معينة. والصناعات المستهدفة بهذه الوحدات هى : (١) الملابس الجاهزة،(٢) الملابس الجلدية(٣)، النسيج(٤) البلاستيك(٥) السلع الهندسية، (٦) الغذاء(٧)، الأثاث(٨)، الرخام والجرانيت(٩)، الصناعات التقليدية. وستكون هذه الوحدات تحت كفالة المركز المصرى للاختراعات ونقل التكنولوجيا. كذلك هناك ٧ مشروعات لنقل التكنولوجيا المشتركة التى تخدم جميع القطاعات الصناعية.

ب - إيجاد قنوات اتصال قوية وفعالة بين معاهد البحث، والمنشآت الصناعية:

ويقترح أن يستند إلى الإجراءات التالية: إنشاء مؤسسات بحثية مؤهلة، وخاصة فى المجالات التى تشكل قمة أولويات قطاع الصناعة وإمدادها بالمعدات والكوادر البشرية اللازمة/ تشغيل مؤسسات البحث والتطوير فى تنفيذ مكونات التطوير التكنولوجى التى تشتمل عليها برامج مركز تحديث الصناعة/ الدخول فى مشروعات بحثية مشتركة تمول عن طريق الحكومة، والقطاع

الخاص من خلال المناقصات التنافسية، على أن تكون هذه المشروعات ذات توجه قطاعى وتستهدف رفع القدرات التكنولوجية فى القطاعات المستهدفة/ الاستثمار المباشر للحكومة كصاحبة المبادرة وكوسيط بين عارضى وطالبى التكنولوجيا يمهد الطريق لمشاركة القطاع الخاص فى الاستثمار فى البحث والتطوير.

جـ- توفير الموارد المالية المناسبة، وكفاءة إدارتها، وحماية حقوق الملكية:

أولا: التمويل : عن طريق إنشاء صندوق خاص بالبحث والتطوير تساهم فيه الحكومة (من خلال إعادة توزيع الموارد المالية المتاحة لخدمة المشروعات القومية للبحث)، والقطاع الخاص (من خلال تقديم مجموعة الحوافز المناسبة)، والمساعدات الأجنبية التى تقدم لغرض البحث والتطوير.ولتحقيق كفاءة توزيع واستخدام التمويل المتاح للبحث والتطوير، يقترح الإجراءات التالية : تحديد وترويج التكنولوجيات واسعة التطبيق فى الصناعة وتمويل البحوث المرتبطة بها عن طريق الصندوق المقترح (المشار إليه من قبل)/ إنشاء وإدارة صناديق خاصة بالبحث والتطوير الجماعى داخل القطاعات الصناعية، وتوفير هياكل الحوافز المناسبة لتشجيع القطاع الخاص على تمويلها ومساندتها /تصحيح مخصصات الميزانية العامة المستقطعة لأغراض البحث والتطوير وتحويلها فى اتجاه الاستخدامات المفيدة فى بناء قدرات معاهد البحث فى صورة معدات، وكوادر بحثية دون الإفراط فى المصروفات الإدارية .

ثانيا: حماية حقوق الملكية : في هذا الشأن تعد مصر عضوا وموقعا على اتفاقية التجارة وحقوق الملكية منذ عام ١٩٩٥ كما بدأ العمل بقانون حماية الملكية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ، وتم تطوير مكتب حماية حقوق الملكية، ودعمه بما يكفل أداءه لهذا النظام بكفاءة.

د- الحكومة يجب أن تكون صاحبة المبادرة الأولى (وكمرحلة انتقالية) فى تنشيط البحث والتطوير، وترويج الطلب على مخرجاته عن طريق: إيجاد التشريع اللازم لتنظيم التفاعل فى السوق / وتوفير هيكل الحوافز المناسب لمشاركة الهيئات والمؤسسات المختلفة على جانبى العرض والطلب لنظام الاختراعات /كذلك إنشاء بعض المعاهد البحثية اللازمة / إلى جانب تنفيذ وإدارة مشروع تجريبى لتطوير الهيكل التكنولوجى لبعض القطاعات الصناعية المختارة.

إن هذه المبادرة الحكومية (ومن خلال مؤسسة مؤهلة) تعد كمرحلة انتقالية أولى تهدف إلى

تنشيط معاهد البحث، وتوفير الإطار المؤسسى المناسب، وتنسيق الأنشطة البحثية فى القطاعات الصناعية المحددة، مع زيادة الموارد المالية المخصصة لأنشطة البحث، حيث يتلوها مرحلة أخرى تدعو فيها الحكومة القطاع الخاص للمساهمة فى تمويل الأنشطة التكنولوجية بمبدأ اقتسام التكاليف، بينما تبقى على دورها كمنسق، وحيث تنتهى هذه المرحلة باقتصار دور الحكومة على توفير الخدمات الأساسية، والإشراف والتنظيم، والمساهمة فى المشروعات البحثية الرئيسية، تاركة قضية اختيار مناطق البحث والتمويل لقوى السوق، حيث يكون القطاع الخاص هو الفاعل الرئيسى.

وفى الاتجاه نحو التنفيذ فإن الإستراتيجية تقترح خطة مرحلية لمدة عشر سنوات وتتكون من ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى (٣ سنوات): وتهدف إلى دعم ورفع قدرات معاهد البحث القائمة، وإنشاء معاهد جديدة، والترويج لتضمين القطاع الخاص، كما تهدف إلى إنشاء مراكز نقل التكنولوجيا لامداد المعاهد المحلية بالتكنولوجيات والخبرات اللازمة. أما الأنشطة الرئيسية لهذه المرحلة فستكون المبادرة بمشروعين تجريبيين بهدف تطوير صناعتين مختارتين، إحداهما فى الصناعة القائمة على تصنيع الموارد، والأخرى فى الصناعة ذات التكنولوجيا المتوسطة. ويقترح أن يكون مركزتحديث الصناعة منسقا للمشروع، بينما تكون مراكز نقل التكنولوجيا هى المورد للمعرفة، كما سيكون التنفيذ بالتعاون مع معاهد البحث المحلية.

المرحلة الثانية (٤ سنوات): وتهدف هذه المرحلة إلى الارتقاء بأغلب القطاعات الصناعية الأخرى، كما يتم تعميق تضمين القطاع الخاص من خلال تقديم بحث جماعى بين الأعضاء المنتمين لصناعة واحدة، والنزول بمشروعات التطوير التكنولوجى على أساس اقتسام التكاليف، إلى جانب مشروعين تجريبيين يهدفان إلى تمكين الكوادر المحلية من إتقان بعض التكنولوجيات السائد استخدامها عبر قطاعات صناعية متنوعة. وفى هذه المرحلة يكون الاعتماد على التكنولوجيات المستوردة أقل، وأن تكون مساهمات المعاهد المحلية هى الأكبر.

المرحلة الثالثة (٣ سنوات): وهى انتقال إدارة البحث والتطوير إلى القطاع الخاص واقتصار دور الحكومة فيها على المشاركة فى تمويل نتائج بحوث مختارة فى القطاعات الحيوية، وترك الخدمات اللازمة لبناء الطاقة للمعاهد البحثية.

ومن الطبيعى أن تتضمن كل من المرحلة الثانية، والثالثة إنشاء معاهد بحثية إضافية.

(٣/١/٥) النظام القومى للجودة : تقوم الخطة القومية للجودة على إنشاء نظام الجودة القومى ، وتطويره كهيكل لامركزى يتكون من منظمات عامة وخاصة . وعلى قمة هذا الهيكل توجد هيئة الاعتماد والمخطط مساندتها بوظائف معاونة متعددة .

أ - الهيئات المؤسسية المشتغلة داخل النظام : يمكن بيان التنظيمات المشتغلة داخل هذا النظام ودور كل منها فيما يلى :

أولا: هيئة الاعتماد : وهى هيئة مستقلة تأتى على قمة الهيكل المؤسسى لتقييم المطابقة . ولها كامل الحرية فى اتخاذ القرارات ، وتتمتع بميزانية مستقلة قد تدعم من الحكومة ، وهى الممثل لمصر فى جميع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة .

ثانيا: هيئات منح الشهادات : وتضم هذه الهيئات ثلاث فئات هى :

× هيئة منح الشهادات لنظم إدارة الجودة ، ونظم إدارة البيئة : وتقدم شهادات بأن نظم الإدارة تقابل متطلبات المستويات أو المعايير الدولية مثل الأيزو ٩٠٠٠ وسلسلة الأيزو ١٤٠٠ وتعمل فى مصر حاليا (١٢ منظمة) والتى يخطط إدراجها فى هذا النظام بعد موافقة هيئة الاعتماد .

× هيئة منح الشهادات للمنتجات السلعية : تهدف الخطة إلى تطوير بعض المؤسسات التى تعمل حاليا فى هذا النشاط ، والتى تمارس أعمالا مثل : اعتماد النموذج الأول من السلعة (الذى ينتج لأول مرة) ، واختبار المعامل ، وزيارات المعاينة الميدانية ، ومشروعات ترخيص علامة المنتج إلى أفضل المستويات العالمية.

× هيئات منح الشهادات للأفراد : وتقوم على منح الشهادات للأفراد وفقا للمهارات والخبرات المحددة جيدا .

ثالثا: المعامل : وتضم هذه المعامل وفقا للخطة القومية للجودة مجموعتين وهما :

× معامل الاختبار : وتشمل معامل تحليل كيماوى ، ومعامل تحليل ميكروبيولوجى بالإضافة إلى معامل الاختبارات الميكانيكية والإلكترونية .

× معامل قياس القدرة على الاختبار : والتى تعمل كأداة مساندة لضمان جودة الآلات

المستخدمة فى القياس فى الصناعات المختلفة ، بالإضافة إلى اختبار المجموعة الأولى من المعامل . وحيث يخطط لتضمين العديد من هذه الوحدات فى نظام الجودة القومى .

ب - الهيكل المساعد : والذى يخطط أن يقدم خدمات موازية إلى الهيكل الفنى من خلال المعهد القومى للجودة والمستهدف إنشاؤه فى المستقبل. كمرحلة وسيطة على أن يقوم مركز تحديث الصناعة بجميع الأنشطة المحددة للمعهد القومى للجودة فى مرحلة التحول .

(اولا) المعهد القومى للجودة : من المخطط إنشاء هذا المعهد بواسطة المنظمة المصرية للمعايرة وضبط الجودة ، وبغرض المشاركة فى الأنشطة التالية : مراقبة ومتابعة مناقشات الاهتمام بالجودة القومية ، والتدريب وطبع المبادرات المعلوماتية بالإضافة إلى تنفيذ المعايير المقترحة لتحسين الجودة /وتحديد ، ونقل ، وإستيراد ،التكنولوجيا ونشر وتنفيذ أفضل الوسائل لتحسين الجودة ، والإنتاجية / تقديم التسهيلات والهياكل الإدارية للعديد من الوحدات المساندة واللازمة لتطوير أجزاء متنوعة من الشبكة المصرية لتقييم المطابقة المعتمدة /ترتيب وتنظيم هياكل تمويلية/ وأخيرا إدراج الإنتاجية ، والتناسق والسرعة ، والأمان فى التسليم ضمن أنشطة المعهد .

(ثانيا) معاهد ومؤسسات أخرى : مثل الاتحادات القومية، واختبار كفاءة المعامل ، والتى يتوقع أن يكون لها دور فى تحسين نظام الجودة .

(٤/١/٥) الاحتياجات التمويلية : فى ضوء تحليل المشاكل والمعوقات التى يتضمنها القطاع المالى، وعلى الرغم من الإجراءات والسياسات الجارية فى السنوات الأخيرة لتطوير هذا القطاع والتى يتوقع أن تأتى بثمارها المنشودة، ما زالت هذه الإستراتيجية ترى فى النظام المالى عقبتين أساسيتين فى سبيل الانطلاقة الصناعية ، أولهما : غياب المشروعات الجريئة لتمويل الاستثمارات المخاطرة فى ميدان القدرات التكنولوجية ، وثانيهما : وجود الصعوبات أمام تمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاقتراض من النظام البنكى، بسبب ارتفاع تكلفة هذه القروض بالنسبة للبنوك. وفى هذا الشأن فإن الإستراتيجية المقترحة ترى أهمية العمل فى مسارين أولهما: تطوير كفاءة قطاع البنوك وثانيهما: تعميق أسواق المال .

أ - تحسين كفاءة قطاع البنوك : بالإضافة إلى الإصلاحات الجارية حاليا فى قطاع البنوك ولاستكمال هذه الإصلاحات تقترح الإستراتيجية بعض الإجراءات الإضافية وهى : توفير البيانات

والمعلومات الدقيقة عن التنمية القطاعية واللازمة لقطاع البنوك /الأخذ بمنهج الاقتراض على أساس التدفقات النقدية : وفى هذا الشأن يقترح ، وبالتعاون مع البنك المركزى المصرى ، طرح مشروعات تجريبية فى بنوك مختارة للتوسع فى الإقراض على أساس التدفقات النقدية . وإن كان ذلك يستلزم تدريب الكوادر البشرية المشتغلة فى أقسام الائتمان بالبنوك على تقييم صحة دراسات الجدوى المقدمة. وإذا ماأسفرت نتائج متابعة هذه المشروعات عن نجاحها يمكن التوسع فيها فى بنوك أخرى / تحسين نظام الإفلاس / تقديم خطوط ائتمان جماعية : لزيادة القدرة على تنمية أنشطة جديدة فى بعض الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة يقترح عقد اتفاقية مع عدد من البنوك لتقديم خط ائتمان جماعى لكل قطاع من هذه الصناعات . حيث يحدد كل بنك مساهمته على أساس الاعتبارات الداخلية بالنسبة لتحليل المخاطرة . وهنا أيضا فإن التعاون اللصيق فيما بين هذه البنوك لمتابعة إنجاز المشروعات الجديدة يعد من الأمور الهامة / إيجاد قوائم لترتيب أولويات الائتمان : من أجل تجنب البنوك تكاليف إعداد طلبات القروض بالنسبة للقروض الصغيرة /إنشاء صناديق لرأس المال المغامر : بتقديم الحوافز لإنشاء هذه الصناديق ، واجتذاب الصناديق الدولية المماثلة .

ب - المزيد من تعميق أسواق المال : لإيجاد مصادر بديلة لإقراض القطاع الصناعى ، وتنويع مصادر الاقتراض الحكومى عن طريق : تنشيط سوق الأوراق المالية / تنشيط السوق الثانوى للاقتراض الحكومى .

(٥/١/٥) البنية الأساسية : فيما يختص بمبادرات وزارة الصناعة فإن الإستراتيجية المقترحة تحددها فى التالى :

أ - إنشاء التجمعات الصناعية وتزويدها بالمرافق والخدمات : وبالتنظيمات الآتية :

أولا: لجنة التنمية الصناعية المحلية : وتقوم على متابعة تقديم الخدمات للوحدات المحلية ، وتضم هذه اللجنة فى عضويتها ممثلين لجميع الشركاء مثل هيئة التنمية الصناعية القومية ، ومركز تحديث الصناعة، ووزارة التجارة والصناعة ، وغيرها من الوزارات ذات الصلة ، ومجالس التصدير ، والمجالس المحلية وغيرها .

ثانيا: المطورون : ويشاركون فى تنمية التجمعات الصناعية والارتقاء بها، حيث يبدأ دورها عند اختيار مواقع إنشاء هذه التجمعات، وتقدير الاحتياجات اللازمة لتنمية التجمع العنقودى

الصناعى، ويمتد هذا الدور ليشمل تصميم خطة ترويجية للتجمع الصناعى لجذب الاستثمار المحلى والأجنبى .

ب - إنشاء هيئة التنمية الصناعية القومية : وهى هيئة بديلة للهيئة العامة للتصنيع ، حيث تعد الشخصية المسئولة عن تنفيذ السياسات الصناعية، وتسهيل الاستثمارات الجديدة فى الصناعة، والتخطيط للاستفادة من الأراضى المخصصة للأغراض الصناعية بالإضافة إلى تخطيط وإنشاء التجمعات الصناعية الجديدة . إن هذه الهيئة لن تكون بديلا للهيئة العامة للتصنيع فقط، بل ستقوم بالبناء على وظائفها السابقة لتقوم بدور هام فى الجوانب التالية : تصميم السياسات وتنفيذ المشروعات اللازمة لتنمية التجمعات الصناعية . حيث ستكون الشخصية الوحيدة المسئولة عن تنظيم وترخيص إنشاء التجمعات الصناعية الجديدة ، وتوسيع التجمعات القائمة سواء كانت خاصة أو عامة. كما أنها ستكون المسئولة عن تخصيص وتسعير الأراضى التى تستخدم فى الأغراض الصناعية بالتنسيق مع غيرها من السلطات الحكومية المعنية الأخرى / وتسهيل الإجراءات العملية لإنشاء وتشغيل الوحدات المتواجدة فى التجمع الصناعى ، إلى جانب تقديم مجموعة الحوافز المناسبة للاستثمارات الجديدة بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار /كما تقوم بالتنسيق بين كل جميع الوحدات المتضمنة لضمان المواءمة مع جميع النظم القومية/ كذلك تراقب الوحدات الصناعية الخارجة عن التجمعات الصناعية إلى جانب دورها فى إدارة التجمعات الصناعية.

(٦/١/٥) برنامج تنافسية المشروعات : سيكون مركز تحديث الصناعة المؤسسة الرئيسية المسئولة عن تقديم المساندة المباشرة لتمكين المنشآت الصناعية المشتغلة من القدرة على المنافسة محليا وعالميا. ولهذا قام المركز بتخطيط بعض البرامج المكثفة حيث تشتمل على جميع عناصر التنافسية الفنية ، والإدارية، والمساندة المالية، وهنا تجدر الإشارة أولا إلى أن مركز تحديث الصناعة يقوم على مساندة المشروعات التى يعمل بها عشرة أفراد فأكثر والتى تبلغ حاليا نحو ١٠,٣ ألف منشأة تاركا المجال للصندوق الاجتماعى لمساندة المشروعات متناهية الصغر. إن المستهدفين ببرامج مركز تحديث الصناعة هى المنشآت الصناعية الخاصة (أو تلك المتصلة بالخدمات الصناعية) والتى مر على تشغيلها عاما أن على الأقل ، ويعمل بها أكثر من ١٠ عمال دائمين والتى لا تعمل داخل المناطق الحرة.

ويقدم المركز ثلاثة برامج أساسية لتمكين هذه المنشآت من المنافسة المحلية والعالمية وهى

برنامج التنافسية المحلية، ،وبرنامج التنافسية القومية، وبرنامج التنافسية الدولية. إن النجاح فى تنفيذ أى من هذه البرامج سيؤهل المنشأت المستفيدة منه إلى الالتحاق بالبرنامج الذى يليه ومن ثم تصبح قادرة على النجاح فى التصدير والمنافسة فى السوق العالمية. وبالإضافة إلى هذه البرامج الثلاث هناك أيضا برنامجان هما: برنامج قومى لرفع كفاءة الموردين، وبرنامج تنمية التجمعات العنقودية الصناعية الإقليمية :

إن هذه البرامج ستمنح الفرصة للمشروعات غير الرسمية للالتحاق بالقنوات الرسمية للاستفادة من التسهيلات الممنوحة، وهذا بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث لا تسمح لها طاقتها فى العادة بالحصول على الخدمات المماثلة الممنوحة من مركز تحديث الصناعة. وفى مسح حديث للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر وجد أن ٧٢٪ منها تعمل بصورة غير رسمية.

(٢/٥) تعميق الاتصال والتكامل مع الأسواق الدولية : إن تنمية الصادرات الصناعية وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر يعدان من العناصر الحاسمة لإستراتيجية التنمية الصناعية فى مصر .

أولا: تنمية الصادرات الصناعية : ويمكن النظر إليها من زاويتين : زاوية الطلب ، وزاوية العرض " حيث ركزت الجهود الحكومية على جانب الطلب وتهيئة الظروف التى تمكن من التصدير من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التى توصلت إليها. ومع ذلك فإن المعوقات الكامنة على جانب العرض مازالت هى العقبة فى سبيل التصدير . فمازال الوصول إلى التوليفة الصحيحة ما بين السعر والجودة هو الهدف الذى لم يتحقق بعد بالنسبة للمصدرين المصريين، وإن كانت مجموعة الإصلاحات التى قامت بها الحكومة أخيرا (الإصلاح الضريبي والجمركى) بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة المصرية كان لها تأثير واضح على ربحية الأنشطة التصديرية. إن إستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية المصرية من المقترح أن تبنى على تحقيق التوليفة المثلى ما بين السعر / والجودة والتى تساعد على المنافسة فى الأسواق الخارجية، إلى جانب تطوير الهيكل التكنولوجى للصادرات الصناعية المصرية، والتى يسودها حاليا الصناعات القائمة على تصنيع الموارد ، والصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة .فبالنسبة لتحسين توليفة السعر والجودة فإن الإستراتيجية المقترحة تطرح كلا من مشكلة التكلفة، والجودة على انفراد. فبالنسبة لمشكلة التكلفة فإن الصادرات الصناعية المصرية ليست تنافسية التكلفة بسبب العوامل المتواجدة فى مرحلة الإنتاج أو خلال مرحلة التصدير أو كليهما. ففى مرحلة الإنتاج غالبا ما تواجه المنشأت المشتغلة ارتفاع تكلفة عقد الصفقات بالقياس

إلى غيرها من الدول ، وذلك بسبب المعوقات التى توجد فى بيئة الأعمال والتى تجعل من تكلفة عقد الصفقات مرتفعة. إن هذه التكلفة ينشأ عنها ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالى ارتفاع أسعار البيع فى الأسواق الدولية . وهذه التكاليف تنطبق على جميع المنشآت المشتغلة سواء كانت مصدرة أو غير مصدرة ، وإذا كانت المنشأة مصدرة فهناك أيضا البعض الآخر من المعوقات الإضافية التى لها تأثيرها على تنافسية التكلفة. إن هذه المعوقات قد تتواجد فى الإنحرافات فى هيكل التعريفة الجمركية، والمعوقات فى الجمارك وتكاليف الشحن والتداول المرتفعة بسبب احتكار الدولة لخدمات الموانى البحرية والجوية، وتكاليف النقل المرتفعة، وارتفاع تكلفة المواد المستوردة بسبب غياب الهيئات الجماعية (أو الاتحادات)، وغياب مثل هذه التنظيمات فى مجال التسويق خاصة بالنسبة لتصدير إنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولتحسين الإنجاز فى الصادرات الصناعية يقترح الإجراءات التالية/ لكى تأتى الإصلاحات الحديثة فى هيكل التعريفة الجمركية بثمارها، فإن هذه الإصلاحات يجب أن تقترن وعلى التوازى بإصلاحات فى إدارة الجمارك . وهذا يستلزم العمل على مستويين :

أولهما : ميكنة الصفقات فى الجمارك حيث يسمح ذلك بتخفيض زمن عقد الصفقات ، وثانيهما: تقديم مجموعة جديدة من القواعد الواضحة والتى تقضى على التقديرات التحكمية للعاملين فى الجمارك، وتزيد فى نفس الوقت من شفافية القواعد الجمركية / إنشاء مؤسسة أو هيئة حكومية كنائب عن مجموعة من المنشآت التصديرية فى طلب استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة من الخارج / إنشاء هيئة أو مؤسسة حكومية مسئولة عن تسويق وترويج الصادرات الصناعية المصرية فى الأسواق الدولية. أما فيما يتعلق بالجانب المتصل بالجودة، فإن ما سبق ذكره من سياسات وأدوات تتصل بهذا الجانب يعد كافيا لمعالجة هذه المشكلة، ولكن يبقى هناك أهمية وجود الشعار الجيد والذى يعكس السمعة الجيدة للصادرات الصناعية المصرية، وعلى نمط شعار (لوجو) القطن المصرى والذى كان له تأثيره الإيجابى على الصادرات من المنسوجات.

ويبقى ضرورة تحسين الهيكل التكنولوجى لبعض الصادرات الصناعية : حيث ما زالت الصادرات الصناعية المصرية تعتمد فى أغلبها على صادرات الصناعات القائمة على تصنيع الموارد وذات التكنولوجيا المنخفضة . وهى من الصناعات التى تحقق معدلات نمو متواضعة فى الأسواق التصديرية.

ثانيا:- ترويج وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر : وذلك بالتعاون والتنسيق مع هيئة الاستثمار، لبيان أولويات الأنشطة الصناعية المستهدفة بالتنمية.

(٣/٥) الإطار المؤسسى لإعداد وتنفيذ السياسة الصناعية:

بغرض التنسيق فيما بين شركاء التنمية من القطاع الحكومى، والقطاع الخاص وتيسير تنفيذ سياسات وبرامج الإستراتيجية المقترحة، كان الإطار المؤسسى المقترح على النحو التالى:

أ- على المستوى الحكومى: تقترح الإستراتيجية عدم الركون إلى منهج تشكيل اللجان الوزارية للإشراف ومراقبة تنفيذ الإستراتيجية، حيث تشير التجارب إلى عدم قدرة ممثلى الوزارات فى مثل هذه اللجان على اتخاذ قرار ومن ثم تأخر السلطات المسئولة فى اتخاذ القرارات الهامة. ولهذا ولضمان النجاح فإنه يلزم التنسيق وعلى مستوى عال بين الوزارات المختلفة المعنية، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال تضمين الوزراء أنفسهم.

ومن ثم فإن اللجنة الاقتصادية الوزارية والتى تضم حاليا كلا من وزراء المالية، والاستثمار، والتجارة الخارجية والصناعة، ووزارة التجارة الداخلية والتموين، يقترح أن تعقد اجتماعات دورية خاصة لمراقبة تنفيذ الإستراتيجية، ولأربع اجتماعات على الأقل فى العام. وخلال هذه الاجتماعات يمكن توسيع العضوية لتشمل محافظ البنك المركزى، ووزراء التعليم والتعليم العالى والبحث العلمى، ووزير البيئة، ووزير العمل، إن ذلك سيسمح لجميع الشركاء من الجانب الحكومى لمناقشة تفصيلات صنع السياسة المتصلة بالإستراتيجية، ومتابعة الإنجاز فى التنفيذ وتقييم النتائج على فترات متوسطة.

إن اجتماع اللجنة الموسعة سيركز على الموافقة على خطة عمل معده جيدا ولمدى زمنى مناسب والتناسق مع إستراتيجيات الوزارات المختلفة، وإستراتيجية التنمية الصناعية. وقد ترى هذه اللجنة الحاجة إلى تشكيل لجنة أقل مستوى لتقوم بتفصيلات التنفيذ، ولضمان نجاح جهودهم، فإن ممثلى الوزارات فى هذه اللجنة يجب أن يكون لديهم التفويض الكامل وسلطة مراقبة التنفيذ كل فيما يخصه. أما السكرتارية الفنية لهذه اللجنة فيقترح أن تتكون من وحدة السياسة الصناعية المقترحة تحت مظلة مركز تحديث الصناعة.

ب- وعلى مستوى وزارة التجارة الخارجية والصناعة: يعتبر مركز تحديث الصناعة هو المسئول

عن مراقبة تنفيذ الإستراتيجية والإشراف على جميع الأنشطة التى تخدم هذا الغرض بالوزارة. ولذلك يقترح إعادة هيكلة هذا المركز سواء من حيث التنظيم أو الاختصاصات. فبالاضافة إلى الأنشطة الجارية للمركز لمساندة المشرعات من خلال البرامج المختلفة التى يقدمها، يقترح إنشاء قسمين مركزيين للمشاركة فى تنفيذ الإستراتيجية وهما:

× وحدة السياسة الصناعية: وتختص بالإشراف على تنسيق تنفيذ الاستراتيجية. تقسم هذه الوحدة إلى ٦ أقسام فرعية يختص كل منها بفرع من فروع السياسة الصناعية المقترحة، وعلى أن يكون كل من هذه الأقسام على اتصال وثيق باللجنة الوزارية الأقل مستوى لضمان تحقيق النتائج وفقا لخطة العمل، حيث تتابع هذه النتائج وتقيم عن طريق هذه الأقسام، وبالنسبة لمحور السياسة الخاصة بتعميق الاتصال بالأسواق الخارجية فيقترح إنشاء قسمين الأول منها خاص بتنمية الصادرات، والآخر خاص بترويج الاستثمار الأجنبى المباشر.

إن مسئول وحدة السياسة الصناعية ترد إليه تقارير دورية من الأقسام الثمانية التابعة عن حالة التنفيذ بالقياس إلى خطة العمل. كما أنه يترأس السكرتارية الفنية للجنة الوزارية الاقتصادية الموسعة.

× وحدة المتابعة والتقييم : تختص هذه الوحدة بمتابعة وتقييم التقدم على المستوى الكلى للقطاع الصناعى، وعلى مستوى المشروع. وتقسم هذه الوحدة إلى قسمين: الأول منها يختص بمتابعة وتقييم الإنجازات على المستوى الكلى للقطاع، أما القسم الثانى فيختص بتقييم الإنجازات على مستوى المشروع عن طريق اختيار عينات من المشروعات المستفيدة من معونة مركز تحديث الصناعة وتقييم تقدمها بمرور الزمن وخاصة فيما يتصل بتحصيل التكنولوجيا، ومعيار القيمة المضافة ونمو الصادرات، وأنشطة البحث والتطوير. إن مسئول وحدة المتابعة والتقييم عليه أيضا رفع تقارير دورية إلى السكرتارية الفنية للجنة الاقتصادية الوزارية عن حالة تطور الإنجاز.

تساؤلات حول الإستراتيجية المقترحة

إن الطرح السابق والموجز للإستراتيجية المقترحة وإن كان يشير إلى إعدادها الجيد من حيث المضمون إلى جانب الطموح فى الأهداف وتناول جوهر عناصر السياسة الحاكمة لنمو وتنمية الصناعة إلا أنها فى نفس الوقت تبقى على بعض التساؤلات التى يمكن أن تطرح حولها والتى يمكن

إيجازها فيما يلى:

١- تبنى الإستراتيجية المقترحة رؤيتها على أساس إمكانية النفاذ بالصادرات الصناعية إلى أسواق الشرق الأوسط ، والأسواق الأفريقية (بحكم الاتفاقيات التجارية مع هذه الدول) متناسية فى ذلك وجود الدول المنافسة سواء فى الإقليم (تركيا/تونس) أو خارجه (الدول الأوروبية) ووجود العلاقات التجارية القوية بين الدول الأوروبية والدول الأفريقية والتى يساندها فى ذلك العلاقات السياسية التى يمكن توصيفها بتحكم الدول الأوروبية فى التبادل التجارى لمجموعة الدول الأفريقية مع العالم الخارجى . وهنا يمكن طرح التساؤلات التالية:

* أليس ذلك نوعا من التفاؤل المفرط (والذى يؤمل تحقيقه) ؟

*هل يمكن أن يكون للتوجه نحو النفاذ إلى السوق الداخلية نصيب فى هذه الرؤية خاصة وأن السوق المصرية تعد مستوردا صافيا للكثير من السلع الصناعية ؟

*إذا كان للنفاذ إلى السوق الداخلية موقع فى هذه الرؤية ، ألا يفرض ذلك تعديل أولويات هذه الرؤى ...؟ أو على الأقل تحديدها بدرجة أكبر من الوضوح ؟

٢- لقد افترضت الإستراتيجية تقديرا لمعامل رأس المال يساوى ٣,٥ وهو معامل يقل عن تقديراته فى السنوات ١٩٩٠ ،١٩٩٥ ، ٢٠٠٠(كما ورد بوثيقة الإستراتيجية) حيث بلغت تقديراته نحو ٨,٥ ، ٣,٨ ، ٤,٣ فى السنوات الثلاث على الترتيب. كما يقل التقدير عن معامل رأس المال فى بعض الدول الأخرى ، حيث بلغ بالنسبة لتونس نحو ٨,٥ ، ٧,٣ ، ٤,٣ فى السنوات الثلاث على الترتيب، كما بلغ بالنسبة للبرازيل ٣,٩ ، ٥,٦ ، ١٢,١ فى هذه السنوات وعلى الترتيب ، وبالنسبة للصين بلغ نحو ٤,٥ ، ٣,٧ ، ٥,١ وفى أندونيسيا بلغ هذا المعامل ٢,٤ ، ٤، ١٠,٢ فى السنوات الثلاث على الترتيب . هذا وإذا كانت أولويات الخطة تحدد التركيز على صناعات هى بطبيعتها كثيفة رأس المال ، كما أن انخفاض الإنتاجية يعد سمة من سمات الصناعة المصرية (كما تنص على ذلك الوثيقة) ، ألا يعد هذا التقدير متواضعا، ومن ثم فإن تقديره عند مستويات أعلى قد يفرض قيدا تمويليا بالنسبة للتنمية الشاملة بصفة عامة ، والتنمية الصناعية بصفة خاصة ؟

٣-كما تضمنت الإستراتيجية تقديرا لمعامل رأس المال فى قطاع الصناعة تراوح ما بين٤ و ٣,٥، وهنا يأتى التساؤل أيضا : أليس ذلك بالتقدير المتواضع خاصة وأن الصناعات المستهدفة

بالتحول خلال البعد الزمنى للخطة تعد من الصناعات كثيفة رأس المال ... أليس الارتفاع بهذا التقدير يعنى ارتفاع الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة بالقطاع الصناعى ، أو على الأقل يجعل من التواضع فى تقدير هذه الأهداف أمرا واقعيا ؟

٤- ويرتبط أيضا بالتساؤلات السابقة التساؤل حول تقدير تكلفة فرصة العمل (مائة ألف جنيه) فهل يعد هذا التقدير تقديرا دقيقا فى ضوء التحول الصناعى المستهدف ...؟ وهل تعد التقديرات المرتبطة بذلك عن فرص العمل الجديدة بالقطاع خلال البعد الزمنى للخطة واقعية ؟

٥- هل تعد الأهداف التصديرية الواردة بالإستراتيجية واقعية ...؟ وما هى المؤشرات التى استندت إليها هذه التقديرات ...؟ وما هى المكونات التصديرية المتوقعة لهذا الهدف ؟

٦-حددت الإستراتيجية أولوياتها فى صناعة الآلات والمعدات الهندسية، وصناعة السلع الاستهلاكية الالكترونية كثيفة العمالة ، ومكونات السيارات . وفى إطار التساؤلات السابقة (وما تتضمنه من احتمالات ضعف فرص التصدير أو كبر حجم الاستثمارات المطلوبة، ألم يكن من الأفضل تحديد هذه الأولويات بمنظور صناعات محددة بكامل حلقات (أو عنقودية) صناعتها ...؟ مثل صناعة الغزل والنسيج ، أو صناعة الثلاجات أو صناعة التليفزيون أو صناعة السيارات ... الخ . وإذا ما افترض قبول تحديد الأولويات بهذا المنظور فما هى المراحل المتتابعة لهذه الأولويات ؟

٧-تضمنت الرؤى المطروحة أهمية تنظيم عملية الإفلاس على نحو يمنح الأولوية لسداد مطالبات المؤسسات المقرضة قبل مطالبات الضرائب والتأمينات الاجتماعية ، باعتبار ذلك من الأدوات اللازمة لإدارة عملية التحول :

× فلماذا ينظر إلى تنظيم عملية الإفلاس كأداة لإدارة هذه المرحلة ، ولا ينظر إليها كمشكلة تستلزم المعالجة بأى من السياسات والأدوات التى تطرحها الإستراتيجية المقترحة ذاتها (معونات فنية، وتخطيط ، وإدارة ...الخ) ؟

*وإذا ما جاز قبول تنظيم عملية الإفلاس على النحو المذكور : فلماذا تكون الأولوية لمطالبات الجهات المقرضة على حساب حقوق المجتمع الممثلة فى مطالبات الضرائب والتأمينات ؟.فإذا ما كان النظام الضريبى يسمح بالإعفاءات فى السنوات التى تحقق فيها المنشأة خسائر وقد يجيز ترحيل هذه الخسائر إلى سنوات تالية فما هو المبرر لمنحها أولوية متأخرة ؟ ...وكذلك إذا كانت التأمينات

الاجتماعية هى فى الأصل حقا من حقوق عمال المنشآة.فما هو المبرر لإعطاءها أولوية متأخرة؟

٨-كذلك تضمنت هذه الرؤى أن استمرار برنامج خصخصة مشروعات القطاع العام الصناعية على وتيرة ثابتة ومستقرة، هو أداة من أدوات إدارة التحول فإذا كان الهدف من الخصخصة هو رفع الكفاءة الإنتاجية لهذه المشروعات، أليس هناك من بدائل أخرى لتحقيق نفس الهدف بدون الخصخصة ...أليست عملية الخصخصة هى نقل ملكية أصول ؟ وهل لا تؤدى عملية الخصخصة إلى امتصاص جانب من الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمارات الجديدة؟

٩- وفى هذه السياق أيضا لماذا استبعدت هذه الرؤى أسباب خروج الكثير من المشروعات الصناعية الخاصة من مجال الإنتاج ؟ وهل هناك من احتمالات لأن تؤدى دراسة هذه الأسباب إلى تغير فى أهداف وأولويات الإستراتيجية المقترحة أو إضافة إلى السياسات المقترحة بها ؟

١٠- تضمنت السياسة المقترحة تقديم هيكل حوافز مناسب لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة والمشاركة فى تمويل أنشطة البحث والتطوير فى الصناعة. فما هو هذا الهيكل المقترح ؟ .

١١- كذلك تضمنت اقتراحا بتشجيع إنشاء مراكز التدريب الخاصة ... فما هى المؤشرات التى يمكن الاستناد إليها فى إمكانية استجابة القطاع الخاص لذلك ؟ وما هى مجموعة الحوافز التى تؤدى إلى تشجيع هذه الاستجابة ؟ وهل لا يكفى دعم وتطوير هيئة التعليم والتدريب الحرفى والمهنى لتحقيق هذا الهدف؟

١٢- تضمنت السياسة المقترحة تقديم بعض الأدوات اللازمة لتوفير التمويل اللازم لقطاع الصناعة وهى فى أغلبها أدوات تتصل بالنظام البنكى، وأسواق المال، ومن ثم يمكن تطبيقها على أى من القطاعات الاقتصادية فى المجتمع... ما هى الأدوات المقترحة لتحفيز مصادر التمويل للتوجه نحو القطاع الصناعى؟.

١٣- هل يكفى ما تضمنته السياسة المقترحة من بناء للقدرات المحلية(فى الجوانب المشار إليها) فى توجيه الإستثمار الخاص نحو الأولويات المستهدفة بالخطة؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فما هى الأدوات المقترحة لتحقيق ذلك ؟

١٤- من بين مكونات هذه السياسة إنشاء التجمعات الصناعية وتزويدها بالمرافق ... فما هى

الخريطة الجغرافية المقترحة لتوزيع هذه التجمعات ؟ وما هى المعايير التى يستند إليها فى هذا التوزيع ؟

١٥- من المقترح تزويد كل من التجمعات الصناعية بوحدة تطوير خاصة (قطاع خاص). فما هى الآلية التى يمكن بها تواجد وتشغيل هذه الوحدة ؟

١٦- ما هو مبرر اقتراح إنشاء هيئة أو مؤسسة التنمية الصناعية القومية لتحل محل الهيئة العامة للتصنيع ؟

١٧- ماهى العلاقة التنظيمية المنتظرة بين هذه الهيئة والإطار المؤسسى لتنفيذ الإستراتيجية؟

١٨- ألا ينتظر أن يكون لأدوات السياسة الاقتصادية من ضرائب أو دعم وغيره دور فى تشجيع الاستثمار بالقطاع الصناعى أو توجيهه للأولويات المستهدفة ؟ وإذا وجد هذا الدور فما هو، وفى أى المجالات ؟

١٩- تركت مسئولية تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة (أقل من ١٠ عمال) على عاتق الصندوق الاجتماعى بمفرده ... فهل لا توجد علاقة أو صلة ما بين بعض هذه المشروعات ، والمشروعات الأكبر منها فى سلسلة الإنتاج؟ وإذا ما وجدت هذه العلاقة فكيف يمكن التنسيق فيما بين أهدافه وسياساته، وأهداف وسياسات الإستراتيجية المقترحة فى ضوء غيابه من الإطار المؤسسى المقترح ؟

٢٠- فى ظل مقولة التخطيط بالمشاركة : لماذا تقف مشاركة الاتحادات والتنظيمات الممثلة للقطاع الخاص عند حدود التنظيمات المقترحة على مستوى التجمعات الصناعية، وتغيب مشاركة الاتحادات والتنظيمات المركزية الممثلة لهذا القطاع فى اللجان الوزارية المقترحة بالإطار المؤسسى.

عبد الفتاح ناصف

المناقشة يمكن أن تأخذ اشكالا كثيرة ، ويمكن لحضراتكم تحديدها ، فالورقة تشتمل على نواحى الضعف والقوة والفرص المتاحة للصناعة فى مصر ، ثم الرؤى والاهداف الاستراتيجية كمحور ومكونات السياسة الصناعية كمحور آخر هل سنتناول محورا ، محورا أو نتناول الورقة كلها ، سؤال اطرحه فى كل دائرة حوار وفى الغالب بفضل المشاركين تغطية الموضوع كاملا.

أؤكد أن المداخلة الأولى تكون عادة فى حدود عشر دقائق على الأكثر لكى يقول كل فرد الاشياء الاساسية التى يود ذكرها ثم فى مداخلات المرحلة الثانية تكون التعليقات فى مدى زمنى ضيق ، فمن سيبدأ.

وأود أن اذكر اولا ان الورقة المعروضة امامكم هى تلخيص لورقة مكتوبة باللغة الانجليزية من وزارة الصناعة وليست من اعداد كاتب الورقة ، الجديد فيها هو مجموعة التساؤلات التى ابداها د.عبد القادر

عبد العاطى طه صالح

سيادتك تعلم أهمية التخطيط طويل الاجل ، وكان هناك ادارة فى معهد التخطيط القومى للتخطيط طويل الاجل ، ونحن هنا نتكلم عن عام ٢٠٢٥ ، الحقيقة الأرقام الواردة أرقام وردية ومتفائلة جدا ، لكن ماهو الاساس الذى بنيت عليه هذه التقديرات؟ فمؤشرات معامل رأس المال خاصة بالنسبة للصناعة والقيمة المضافة ، هى تقديرات متفائلة جدا جدا .

سيادتك تقول إن الاستراتيجية أعدت لتظهر مصادر القوة للقدرة التنافسية للصناعة الصمرية حتى عام ٢٠٢٥ ، ماهى المعايير التى تم على أساسها تحديد القدرة التنافسية للصناعة المصرية ؟ ماهى الدراسات السابقة التى تم الاعتماد عليها ؟ هل تم الاعتماد على خطة ٢٠٢٥ التى اعدت من سنين طويلة ؟؟.

قيل فى الورقة إن أحدمميزات الصناعة المصرية الانخفاض النسبى لتكاليف الطاقة ونحن حاليا نقول ان الطاقة مدعمة ولا بد أن نرفع الدعم ونعمل بالأسعار العالمية ، والطلب بقفل مصانع فى اسوان مثل كيما ، ونريد رفع اسعار الطاقة ،(الكهرباء فى مجمع الالومنيوم ، بنجع حمادى) أين انخفاض اسعار الطاقة ؟ تكاليف البنزين زادت ، اليست هذه طاقة ؟ تكاليف الوقود مثل السولار والمازوت كلها زادت لذلك فان اسعار الطاقة ليست ميزة نسبية لنا .ايضا الرؤى المستقبلية للصناعة المصرية كما حددتها الوزارة (ص٢) تقول : مصر هى الدولة الرائدة فى منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط ونتمنى ان تكون، من قال هذا؟ نحن نعيش فى وهم ، سافروا للخارج لتعرفوا ما يقال عنا.

ثم يقال "استمرارية برنامج خصخصة مشروعات القطاع العام"، مامعنى ذلك؟"على وتيره ثابته ومستقرة، ماهو الاستقرار ؟وماهو الثبات، ايضا فى الأهداف الاستراتيجية وفى عام ٢٠٠٦

ورد أن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ٦٪ ، معدل نمو الناتج المحلى الصناعى ٤٪ ، وبعد ذلك اجد طفرة من سنة لأخرى حيث يزداد معدل النمو فى الناتج الصناعى الى الى ٩٪ سنويا، والناتج الصناعى مساهمته ١٩,٧٪ ، ٢٢,٦٪ أين هى مصادر هذه البيانات ؟ الناتج المحلى الاجمالى لعام ٢٠٢٥ ومساهمة الناتج الصناعى لعام ٢٠٢٥ ما هى الاسس التى بنى عليها هذا الكلام ؟ أنت تتكلم عن ناتج محلى اجمالى يشمل كل القطاعات ولايشمل قطاع الصناعة فقط ، فمعامل الاستثمار تم تثبيته طوال الفترة بمعدل ٣,٥٪ وبذلك يكون معدل الاستثمار ٢١٪ ثم افترضت فى قطاع الصناعة معامل رأس مال ٤٪ من عام ٢٠٠٥ الى ٢٠١٥ ومن ٢٠١٥ الى ٢٠٢٥ ، ٣,٥٪ ثم قدر قيمة الاستثمارات الصناعية .لتزداد من ٢١ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٥ إلى ٣٥ مليار جنيه فى عام ٢٠١٠ ثم إلى ٧٧ مليار جنيه فى عام ٢٠١٥ ثم إلى١٣٠ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٠ ثم إلى ٢٢٩ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٥ . إنها قفزات تعكس التعجب.

وأسأل سؤال عندما أتكلم عن تنمية صناعية ، هل أتكلم عن الصناعة فى كافة القطاعات المختلفة ومنها البترول وصناعة الدواء والاسمنت وخلافه أم أتكلم عن تنمية صناعية بوجه عام ؟ عندما أتكلم بالتحديد وأتحدث عن قطاع صناعة البتروكيماويات هل سيدخل لدينا فى هذه الاستراتيجية أم سيدخل لدى وزارة البترول ؟ معالى الوزير سامح فهمى لديه استثمارات خلال الخمس سنوات القادمة تقدر بما يزيد عن عشرة مليارات دولار وقد كنت فى احد الاجتماعات التى نظمتها السفارة الفرنسية وكانت وزارة البترول مشاركة فى الندوة والمشروعات يتم تنفيذها فعلا .

هذه الاستراتيجية لم تشر إلى الطاقات العاطلة فى المصانع المصرية، ماهى المشروعات الجديدة اذا كان لدى طاقات عاطلة ؟ وأريد أن أرفع الطاقة ، بدلا من انشاء مشروعات جديدة ؟ وماهى التكلفة فى كلتا الحالتين ؟ بالنسبة للمشروعات التى لا نعلم عنها شيئا هل وضعت الاستراتيجية تصورا لها؟ مثل فوسفات ابو طرطور والصناعات المنبثقة من المشروع مثل صناعة الاسمدة مشروع استغلال حديد اسوان اين حديد أسوان ؟ هل توقف ؟ هل دراسة الجدوى له موجودة ويمكن تحديثها وبالنسبة لأهداف العمالة هل هى أهداف منطقية؟

من وجهة نظرى فان هناك صناعات لابد أن تعطى أولوية خلال الفترة القادمة اذكر منها صناعة البتروكيماويات ، صناعة الاسمدة الكيماوية لدينا سوق لها ، وصناعة الاسمنت أسس مصانع جديدة للاسمنت، وللحديد لدينا صناعات عديدة لدينا فيها ميزة نسبية وهناك طلب عليها هل الاستراتيجية حددت هذا الكلام؟

بعد ذلك نأتى الى رقم الاستثمار الصناعى فى عام ٢٠٢٥ ذكر أنها ٢٩٠ مليار جنيه ماهذا. ثم يقال بأن الصين ستأتى لمصر لقد قرأت مقالا فى احد الصحف يقول :" ياجماعة جهزوا انفسكم لكى تغلقوا مصانعكم القومية ، جاى لك حوت أمام نملة، انا رجل اصدر لك سلعة ، وأصدرها واكسب فيها نظرا لاننى اصنعها فى الصين واذا حضرت ستأخذ منى جزءا من حصة السوق الخاص بى لابد ان احسبها ماهو ربحى وأنا اصدر لك ، وماهى ارباحى حين اشاركك؟ هؤلاء الناس تفكر جيدا وكل شىء محسوب ومدروس.

مشروعات الاحلال والتجديد ، لدى مشروعات احلال وتجديد مثلا مصنع حلوان الحديد والصلب ، المطروقات ، سيماف هذه المصانع تكلفت . اذا كانت في حاجة الى تطوير اطورها ، بدلا من عمل مصانع جديدة الا اذا كانت هذه المصانع استهلكت بالكامل لقد قلنا على مصانع الالومنيوم انتهت فى حين انها ربحت ملايين الجنيهات فى العام الماضى ، مصنع الالومنيوم منشأ من زمان ، النصر لصناعة السيارات منشأ من ٥٠ سنة من أيام المهندس عادل جزارين ماكان مسئولا عن الشركة، التعميق المحلى للصناعات مطلوب .

ما اود ان اقوله ان هناك جهد ، وجهد كبيرا لمعالى وزير التجارة والصناعة لاجدال ، رجل محترم ، ولدية فكر .

كلمة اخيرة ، معهد التخطيط القومى له دور ولم يقم به حتى الان ، وكان يقوم بة قديما ، الدراسات القطاعية للصناعات التى كانت تعمل قديما ، نحن عملنا استيراتيجية ايام معالى د. عبد الرازق عبد المجيد رحمة الله واشتركت فيها وقتها استيراتيجية الصناعه من ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠ ، كانت لها معالم واضحة ومشروعات واضحة ومحددة ، ايضا كان المعهد ايام د. فوزى رياض يقوم باعداد دراسات عن الاسمدة ، الاسمنت ، السكر ، الادوية ، دراسات فيها ناس خبراء وممتازون فى هذا العمل فأرجو ان تساعد مثل هذه الدراسات هيئة التنمية الصناعية وتساعد معالى المهندس رشيد عَلى اعداد خطة مدروسة بعمق لكن اقول ارقاما ونعيش فى وهم هى ارقام جديدة ليتها تتحقق وشكرا

محمود عبدالحى :

بسم اللة الرحمن الرحيم ... طبعا نشكر د. عبد القادر دياب على الجهد الذى قام به فى هذا التلخيص للاستيراتيجية التى أعدتها وزارة الصناعة والتجارة بمعرفتها وقام د. عبد القادر

بعملية تلخيص لما هو موجود .

طبعا لابأس أن يكون هناك نظره متفائلة فى هذه الاستيراتيجية او غيرها من المقترحات شريطة الايؤدى ذلك الى تسطيح العمل الوطنى فى اى مجال من المجالات .فى تصورى عندما اتحدث عن اى استراتيجية يجب أن يكون لى خط ، أبنى خطا تخصصيا واضحا مميز للاقتصاد المصرى فى وسط البيئة الدولية والاقليمية والعالمية من هذه الناحية ولكن ذلك غير واضح فى هذه الاستيراتيجية التى نتحدث عنها

الجانب الثانى بالنسبة للنواحى التنظيمية لابد أن يكون لنا مواقف محددة ، فى الجانب المؤسسى لجنة ممثل فيها وزير كذا ووزير كذا ، اين وزير التنمية الاقتصادية الذى هو وزير التخطيط اين ذهبت هذه الوظيفة ؟ وظيفة وزير التنمية الاقتصادية بحكم القرار الصادر حتى بعد التعديل هى نفس وظائف وزارة التخطيط وهى التنسيق والمتابعة وبملاحظة اتساع رقعه ومجالات الاهتمام فى الاستيراتيجية التى نناقشها (استثمار - توظف - تمويل -تشابكات قطاعية) فان التنسيق والمتابعة هنا فى صميم اختصاص وزارة التنمية الاقتصادية ، ومن ثم لايستدعى الامر خلق لجان جديدة لهذا الغرض كما هو وارد فى هذه الاستراتيجية .

الجانب الآخر عندما نتكلم عن الاستراتيجية نقول استراتيجية بناء القدرة التنافسية ، واضح ان الاستراتيجية افترضت انه لايوجد فى العالم غيرنا ، نحن سنكون الدولة الرائدة ، لماذا لم نكن كذلك فى ال٢٥ سنة أو ال ٣٠ سنة أو ال ٥٠ سنة الماضية " هذه مسألة هامة جدا .

ومايشوب هذه الاستراتيجية تجاهل السوق الداخلى ، ودائما التوجه للتصدير ، وهى استراتيجية موضوعه فى اطار رسمى للدولة التى يفترض ان السوق الداخلى هام جدا لها بنفس قدر الاسواق الخارجية ، ولكن الاستراتيجية لا تهتم بالسوق الداخلى بنفس القدر .

وربما يرتبط بذلك التوجه الخارجى تساؤل هام عن تعرض الاستراتيجية لمسألة تنظيم الخروج من الصناعة (وهذه نواحى اجرائية ليس مكانها الاستراتيجيات) ، فهل هذا للافلاس فقط ، أم أنه يؤدى عمليا إلى تيسير خروج الكثير من المشروعات الوطنية من السوق تحت وطأة المنافسة الشديدة. وربما كان من الأفضل الاهتمام بعلاج أسباب التعثر والافلاس.

أيا كان المقصود فى تعرض هذه الاستراتيجية لمسألة تنظيم الخروج من الصناعة فإن تناول هذه

المسألة ما كان يجب أن يكون فى استراتيجية تهتم ببناء القدرة التنافسية للصناعة ليس لعدم أهمية هذه المسألة ولكن لأنها ذات طبيعة تنظيمية اجرائية تخص الممارسات التنفيذية فى حين ان جوهر استراتيجية الصناعة هو ان تكون لها رؤية لتوجهات تنمية وتقدم هذا القطاع فى ضوء تطور احتياجات السوقين الداخلى والخارجى ، وهى رؤية نرى ان عمادها تخصص وتقسيم عمل ديناميكى يعمق الآثار الانمائية للصناعة فى الاقتصاد المصرى .

نحن اهدرنا تخصصاتنا التقليدية فى الغزل والنسيج والمفروشات والملابس وكان يمكن ان تكون قطاعات قائدة للنمو. ثم نبحث الآن عن تخصص فى الالكترونيات ، وقد لفت نظرى قول د. عبد القادر إننا ننظر للصناعة على أنها قاطرة للنمو فى الاقتصاد المصرى ، حاليا كل واحد يقول إنه قاطرة للنمو ، الصناعة قاطرة للنمو ، السياحة قاطرة للنمو ، الزراعة قاطرة للنمو اذا اعتبرنا ان كل القطاعات قاطرة للنمو معنى ذلك أنه ليس لنا سياسة ولا استراتيجية حقيقية من الناحية الفعلية ، من الناحية الاقتصادية يمكن ان تكون صناعة الكبريت قاطرة للنمو لو توفرت الارادة والتنظيم الجيد، وايضا من خلال آليات السوق ، الذى يجعل الناس ، ونحن ننتج الكبريت ، تنظر للمواد التى تدخل فى انتاجه كيف سنصنعها ؟ ندخل فى صناعة الخشب أو الورق الذى يدخل فى الكبريت ثم نصنع الأوراق والآلات التى تستخدم فى هذه الصناعات شىء سهل ، لكن اين الارادة ، وأين السياسات والحوافز اللازمة لذلك ؟

نحن لدينا تجميع سيارات من ٥٠ سنة ،السيارة ١٢٨ عندنا مازالت على حالها بدون اى تطوير يذكر بينما اسبانيا عملت سيارات فى منتهى الروعة والاتحاد السوفيتى عمل ، ويوغسلافيا عملت ، وهم الذين اخذوا حق التجميع معنا فى نفس الوقت ، لذلك فان مسألة الارادة مهمة جدا .

نقطة اخرى مهمة جدا اتمنى ان نعدل من فكرنا ونعيش فى الواقع ، عندما نتحدث عن الاستثمار الاجنبى ، نتجاهل ان الغالبية العظمى من هذا الاستثمار عندما يأتى لمصر تذهب اما الى مجال البترول أو بغرض ان تنتزع الملكية من أيدى المجتمع المصرى أو القطاع العام وهناك تساؤل هام يتعلق بتأثير هذا التوجه على حماية الأمن القومى لمصر وفى بؤرته الأمن الاقتصادى .

لذلك نحن حاليا فى حاجة الى اعادة نظر فى فكرنا وفى رؤيتنا ونصوبها خاصة وقد رأينا الولايات المتحدة خشيت على أمنها القومى من شركة اماراتيه فازت بعطاء ادارة بعض الموانىء الامريكية.

القصة ليست قصة تصدير ، لمن سنصدر ، وأساتذتنا الافاضل الذين ايديهم فى الصناعة وجالسين معنا يعرفون ان السوق العالمى حاليا لم يعد مثل القرن التاسع عشر ، فأى سلعة ايا كانت تجد لها أكثر من ١٠٠ منتج فى السوق العالمى ومنافسة شديدة قاسية وضاربة وهذا يذكرنى بما قاله احد كبار رجال الأعمال المصريين الوطنيين الناجحين عام ١٩٩٤ قال عندما أغزو سوقى المحلى أولا كلمونى عن غزو الاسواق الخارجية ، وهو بالمناسبة من الرجال الناجحين جدا فى عملية التصدير ، اذا الاستراتيجية التى نناقشها هنا بالرغم من الجهد الذى بذل فيها لاتعكس رؤية معينه ، نقول صناعات نسيج و... و... عديد من المجالات علاوة عن الكلام عن التنظيم والعمالة و... و... تفاصيل وفرعيات كثيرة لاتجمعها رؤية استراتيجية .

وليكون لنا موقف ايجابى فى ذلك أرى أن أى استراتيجية للتنمية الصناعية أو بناء القدرة التنافسية للصناعة المصرية تركز على قطاع أو قطاعين مختارين أو نشاط أو نشاطين مختارين ويكون هناك التزام سياسى واقتصادى اجتماعى من كل شركاء التنمية بأن هذه القطاعات أو النشاطات التى نركز عليها نوالى ونتابع تصنيع منتجاتها وتصنيع مخرجاتها وبهذا أكون عملت نوعا من التكامل الرأسى وهذا التكامل الراسى يمكن ان يجذب معه أنشطة افقية اكون قد عملت قاعدة للتنظيم الصناعى.

نقطة اخيرة ، اين مايسمى التنظيم الصناعى فى مصر ؟ التنظيم الصناعى كتب عنه "ريمون أرون" من ٥٠ سنة من الستينات كان له كتاب جيد جدا عن المجتمع الصناعى ، هل المجتمع الصناعى يقبل انقطاع الكهرباء دون انذار وعشوائيا والمصانع من يخسر يخسر ولايستطيع المصنع مقاضاه الشركة الموزعة ؟ هل يقبل ما حدث فى الايام الاخيرة والذى تمثل فى عدم دفع المحافظة فواتير الكهرباء فتظلم الشوارع على الناس؟

هذه الجهات لم تسدد لأن اعتماداتها لاتكفى والاعتمادات لا تكفى لأنها لم تقدر على اساس واقعى سليم وقدرت جزافا . المجتمع الصناعى مجتمع محاسبة ، مجتمع شفافية ، مجتمع تشجيع المبادرات الفنية والتكنولوجية والعلمية وليس قتلها ، مجتمع تشجيع حرية التعبير عن الرأى والاستجابة له . ما أتمناه ان يعاد النظر فى هذا الكلام وان تعد استراتيجية حقيقية لتصنيع مصر وليس فقط لمجرد الصناعة كقطاع من قطاعات الاقتصاد القومى ، فالتصنيع عملية تنمية شاملة تغطى كل هذه القطاعات .

عادل العزبى

بسم الله الرحمن الرحيم .. الحقيقة أنا قرأت الورقة ولدى ٥٣ تعقيبا عليها ، ولكن قبل ذلك أود أن أشير الى مجموعة من الأوراق فى يدى تجعلنى أكثر اضطرابا على مستقبل مصر ، منها تقرير لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب عام ١٩٩٧ وتقريرها أيضا عام ٢٠٠٢ ، ومعى الاقتراحات المقدمة من الحزب الوطنى الخاصة بقطاع الصناعة عام ٢٠٠٤ ، ومعى مجموعة من القرارات التى تصدر ثم تلغى أو تعدل بعد أيام معدودة ، وعلى رأي احد اصحاب الاعمال الذى نشر على لسانه فى جريدة المصرى اليوم نحن نعيش فى جمهورية مصر التجريبية .

أمامى رأى يقول :" الصناعة المصرية تعيش باستمرار فى صوبة زجاجية مكيفة وليس فى خيمة اوكسجين مكثفة كما يقول إن الميزة النسبية اصبحت لدينا ليست فى رخص الايدى العاملة وانما فى وفرة الايدى العاملة " ، وطبعا الوفرة بدون الكيف لا قيمة لها .

أمامى تقرير كان قد أعده د. أمين مبارك عندما كان رئيس لجنة الصناعة والطاقة عن البحث العلمى والتطبيق التكنولوجى فى مصر ، هذا التقرير يقول : مصر تحتل المرتبة الثالثة عشرة من حيث معدل عدد العلماء لكل مليون نسمة ، حيث يبلغ العدد ٤٥٨ عالما فى مصر مقابل ٦٠٦ فى الأردن،٥٩٣ فى قطر ، ٢٦٣٦ فى كوريا ويقول نصيب مصر من صناعة التكنولوجيا ٢٠٠ مليون جنيه ، المتوسط العالمى لانتاجية الفرد من منتجات وخدمات التكنولوجيا المتقدمة فى العالم ١٨ دولار سنويا بينما فى مصر ٣ دولار سنويا ، والإنفاق الحكومى على البحث العلمى أقل من ١٪ من الناتج القومى ،٦, ٠فى الألف من الدخل القومى العام تستغرقها الحوافز والاجور والأموال التى توجه منها للتنمية والصناعة منها محدودة الى آخر ما ورد فى هذا الكلام ، وهذه الأرقام تعبر بوضوح عن جزء من حجم المشكلة التى نحن فيها.

عندما أناقش الاستراتيجية المقترحة مسودتين صادرتين عن وزارة الصناعة الأولى هذه الاستراتيجية الموجودة امامنا ، وأخرى مؤرخة فى ٢٠٠٤/١٠/١٨

وعندما نتحدث عن الصناعة فى مصر يجب ان نعترف بأمرين أولهما أننا فى مصر بلد تصنيع بما نسبته حوالى من ٨٠-٨٥٪ تصنيع والباقى صناعة ، الصناعة تعنى الابتكار ، تعنى البحوث العلمية أى ال R&D وتعنى ايضا الموضة ، نحن ليس لدينا ابتكار أو موضة الا فيما تدر.

ثانيهما : عندما نتكلم عن أكذوبة التدريب فى مصر يتعين أن نشير إلى أنه، لدينا ٢٦٨ جهة تدريب فى مصر للصناعة ،كراتها أو الاجوان التى حققتها مثل اجوان التعليم وأجوان محو الامية ، نحن نتكلم عن محو الامية منذ عام ١٩٣٩ أى منذ ٦٧ سنة وليس من شك فى أن محو الأمية له علاقة مباشرة وهامة بالتنمية الصناعية.

فى رأيى ان تبعية محو الامية لوزارة التربية والتعليم خطيئة نرتكبها فى حق مصر ، إذ يتعين أن يكون مشروع محو الامية مشروعا اقتصاديا وليس مشروعا تابعا لوزارة التربية والتعليم لأنه عندما يكون مشروعا اقتصاديا سيتبناه المجتمع كله بما فيه القوات المسلحة ، وأتصور أن خريج الجامعة المستجد يمكن ان يمحو امية مجموعة خلال مدة خدمته من خلال وضع نظام معين للاثابة والعقوبة.

والآن - اذا اذنتم لى - نعرض تعقيباتنا على ملامح "استراتيجية التنمية الصناعية فى مصر" من واقع الورقة المعروضة امامنا . وساتبع فى هذه التعقيبات منهج العناوين الواردة بالورقة.

أولا: مناطق الضعف ونوجزها فى النقاط التالية:

- الاستسهال المصرى المعروف ببيع الخامات " القطن كمثال" يضعف نسبة القيمة المضافة فى االصناعات النسيجية ، وهو الامر الذى يحتاج الى وضع وتنفيذ استراتيجية واقعيه لاستخدام واستغلال "القطن" كمادة خام ومدخل هام.

- الاستسهال المصرى لاستيراد المكونات " لعدم توافرها بالسعر والمواصفات المطلوبة خاصة للاسواق التصديرية.

- تدنى الثقافة السلوكية العامة.

- عدم الاحساس بمعنى وآليات الاتقان مما يتطلب مواجهة عاقلة وعادلة لثقافة العمل فى مصر، ولم يعد مقبولا حصر وتركيز الاهتمامات العالمية نقابيا واعلاميا فى مسألة الاجور والحوافز بعيدا عن ثقافة احترام العمل وادبياته والالتزام بالاتقان والجودة.

- مقاومة التدريب من جانب المتدربين ، وعدم اخذه فى محمل الجدية من جانب المدربين فضلا عن هشاشة نظام التدريب نفسه وعدم توافر الكفاءة الحقيقية والفاعلة فى نظم التدريب والقائمين عليها.

- اتجاهات خاطئة فى اسلوب الادارة التسويقية والانتاجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بعدت عن الاتجاه الذى كان يجب ان تلتزم به فى النسبة الأغلب وهو تركيز انشطتها بنسبة اكبر فى مجالات توفير المدخلات والخدمات للصناعات الكبيرة وبهذا نتجنب مشكلات التسويق وتوفير التمويل.

ثانيا : مناطق القوة

- وفرة مصادر العمل الرخيص وان كانت تشكل عنصر قوة الا انها لا تعنى فى حالتنا المصرية وفرة العمالة المطلوبة ، إضافة الى الفارق الشاسع بين الاجر الحقيقى والاجر الفعال.

- الامر يحتاج الى تأهيل حقيقى ووافى بدءا من الرأس الكبيرة "صاحب العمل" فالعمالة صورة كربونية لتصرفات صاحب العمل.

ثالثا : الفرص المتاحة:

- الاتجاه الى الاستثمار العقارى من ناحية والمضاربة فى البورصة من ناحية اخرى يبتلعان نسبة عالية من الاستثمار العربى المباشر. ولست متفائلا كثيرا باتجاه رءوس الاموال العربية الى الاستثمار الانتاجى فى المرحلة القادمة - على الاقل فى المدى القصير والمدى المتوسط - الا بقدر يسير .

- وفى تصورى اننا يجب أن نركز على محاور أربعة:

- الاحتفاظ بالاستثمارات القائمة فى منافذها الطبيعية الموجودة فيها حاليا سواء اكانت عربية أم أجنبية أم مصرية.

- جذب المدخرات المصرية الى الاستثمار الصناعى والتعدينى والانتاجى من خلال اساليب غير تقليدية خاصة وان تجربة التغطية المضاعفة لعدة مرات لاسهم شركة الاتصالات يعطينا دلالة واضحة على حجم المدخرات المكتنزة والتى تحتاج الى هزة ذكية لتوجهها ناحية الصناعة.

- تحويل جانب مؤثر من الاموال العربية الناتجة عن فوائض اسعار البترول الى الاستثمارات الانتاجية والتسويقية خصما من الاستثمار العقارى وسوق المال ،

- جذب الاستثمارات الاجنبية الاخرى ناحية الاستثمار الانتاجى والصناعى.

رابعا: الرؤى المستقبلية للصناعة المصرية

- اقتصاد المحاكاة يؤدى الى تقليص الشريحة السوقية لكل مشروع والى عمليات اصطياد

العمالة فيما بين المشروعات المتماثلة والمتقاربة جغرافيا.

- المواطنة والمستهلك المحلى وعقدة السلعة المستوردة تحتاج تحالفات اكثر ذكاء فيما بين التنظيمات الصناعية والتجارية والاعلامية فضلا عن سلوكيات القائمين على هذه التنظيمات من حيث المظهر والصورة الذهنية التى يمكن ان تنطبع عنهم لدى الجمهور والمستهلكين لأنه "لاتنه عن خلق وتأتى مثله".

- احلال الواردات بالمنتج المحلى يمكن تحقيق نسبة عالية منه خلال عدد من السنوات بشرط المماثلات السعرية والاتقانية والموضة.

- تحجيم التهريب وضرورة تفعيل القرارات الوزارية التى تلزم مصلحة الجمارك باخطار وزارة التجارة بالواردات أولا بأول.

- ما ورد بالبندين ٣/٣ و ٤/٣ عن البناء على جوانب القوة والاسراع بإكتساب المعارف. الى آخر ما ورد بهاتين الفقرتين هو فى الحقيقة لا يعدو تنمية لغوية وعبارات انشائية لا تعنى شيئا فى ارض الواقع.

آلية سهولة الخروج من السوق احد آليات جذب الدخول الى السوق مما يقتضى سرعة تعديل تشريع باب الافلاس والصلح الواقى بقانون التجارة او افراد باب خاص لآلية الخروج من السوق فى قانون الشركات الموحد مع الاسراع فى اصداره علما بان مسودته الاولى نوقشت فى عام ١٩٩٤ .

- الريف والصعيد آن الآوان لوضعهما فى خارطة المشروعات التنفيذية على وجه السرعة واليقين باختيار ذكى لنوعية المشروعات.

- المحاكم ذات الطبيعة الاقتصادية حان سرعة عرض المشروع على منظمات الاعمال واصدار القانون بعد مناقشته وبحثه باستفاضه دون تعارض دستورى ودون تماس عكسى مع محكمة القضاء الإدارى باختصاصاتها عن الفصل فى النزاعات التى تكون احد مؤسسات الدولة الحكومية طرفا فيها.

خامسا : الاهداف الاستراتيجية

- العامل الفاعل والمؤثر والجاذب هو تغيير الصورة الذهنية لدى المدخر المحلى والمدخر المصرى العامل بالخارج لضخ هذه المدخرات فى الانبوب الصناعى المصرى "الثقة" اضافة الى ما يلمسه المواطن على أرض الواقع دون اعتبار للارقام المنشورة والتى تهم الباحثين فى المقام الأول دون المواطن الملامس

لمشكلاته وواقعه والمشاهد والمتابع لما يراه من متناقضات.

- التوقف عن الكذب والمبالغه فى افتتاحات المشروعات والاعلان عنها وقصر الاعلان على الانجاز والاداء الفعليين لأنه فى النهاية الكل يعرف الحقيقة حتى وان اختفت لفترة قصيرة . وهنا نشير مرة أخرى الى أهمية الثقة.

- البنوك عليها عنصر تحديد معلن للدور والامكانيات والاشتراطات والمتطلبات فى المساهمة فى تمويل جزئى للمشروعات الصناعية.

- اهمية مطلقة لجدية دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية والتسويقية حيث لم يعد مقبولا تلك الثقافة الصناعية التى تقيم مصنعا ثم تبحث عن المستهلك.

- التنافسية اصبحت على مستوى الدولة وليست على مستوى المشروع مما يقتضى تحالفات حقيقية فيما بين كل الأطراف ذات الصلة "منظمات اعمال ، ومنظمات عمال ، ومنتجين ، ومسوقين. ومن المهم خلق نوع من التكاملات التنافسية فيما بين الأنشطة المتماثلة خاصة فى الحصول على المكونات والمدخلات أو الخامات وفى أنشطة الترويج والتسويق.

- نسب المدخلات المحلية والقيمة المضافة الواردة بالدراسة تحتاج الى اعادة تدقيق خاصة فى حالتى الانتاج للسوق المحلية والانتاج لأسواق التصدير وكذلك النسبة المبالغ فيها الواردة كمدخلات محلية فى الصناعات النسيجية.

- ماذا نتوقع مع فتح الاستيراد بعد التخلص من قيود الحمائية الشديدة؟ ارجو ان أكون مخطئا فى اعتقادى ان جهة ما لم تضع امام المجتمع الصناعى والتسويقى خطة عمل قابلة للتنفيذ العاقل والهادىء يمكن من خلالها امتصاص جزء من الآثار المتوقعة بل والواضحه.

سادسا محاور ومكونات السياسة الصناعية المقترحة

- بناء القدرات المحلية "العناصر الواردة هنا سبق ورودها فى عشرات التقارير والملفات منذ أكثر من ثلاثين عاما" ، والمتوقع فى مثل هذه الورقة الحديثة الاجابة عن كيف يتم ذلك ؟

- مكاتب وكلاء المشترين والتجار عنصران بالغا الاهمية فى محور الاتصال والتكامل مع الاسواق الدولية ويجب إفراد بند خاص بهما فى مجال التسويق أو التأهيل .

- ماذا حدث منذ عام ١٩٦٧ عام بداية النهضة الصناعية الاخيرة فى بناء لقدرات المحلية

- تنمية ضئيلة لا تتناسب مع التطور التشريعى والاستثمارى وحجم الاقراض والتعثر

- النسبة العالية جدا هى فى نمو الثروات الرأسمالية لشريحة أو مجموعة من الافراد وليس تنمية فاعلة للمجتمع.

- تزايد نسب الفقر والبطالة.

- تزايد الامية.

- برامج ومنح وفساد وافساد لابد من وقفه من خلال الاسناد لمجموعات عمل محدودة العدد تعمل فى اطار واضح توقيتا وتكلفة ومحاسبة على النتائج على ارض الواقع وليس على صفحات الورق أو الصحف.

- البند رابعا والبند خامسا بالغا الأهمية وهما تشجيع إنشاء مراكز التدريب الخاصة وتطوير واستكمال مناهج التعليم العام.

- التجمعات الصناعية

- المطلوب مجمعات صناعية تشتمل على كافة الخدمات " دون حاجة إلى العودة أو اللجوء لأية جهة او مصلحة خارج أسوار المجمع ، وليس مجرد تجمعات تتشكل من اراضى ومبانى.

- دراسة تجارب ال Clusters وال Diamonds وكذلك تجربة منطقة Carpi فى ايطاليا والتخصص فى انتاج ال Knitwear

- كما يمكن دراسة انشاء مثل هذه المجمعات فى الريف والصعيد كوسيلة لنشر المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستعانة بمشروعات الاسر المنتجة والمرأة المعيلة والعمل من البيوت.

- تنفيذ عملى وتأهيل لمجموعة من الرواد والمنظمين Entrepreneur فى مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية.

- تكوين الصورة الذهنية Perception الايجابية عن المجتمع الصناعى والمنتج والمنتج بكسر التاء وفتحها خاصة وان الاصلاح الاقتصادى والسياسى فى مصر لايتمتع بأية شعبية وعلى سبيل المثال اتصل بى بالأمس عميد سابق لاحدى كليات الهندسة واستاذ جامعى يطلب موعدا يتعارض فى توقيته مع ارتباطى بموعد هذا اللقاء فلما اعتذرت له لهذا السبب كان تعليقه "برضه ندوة عن الاصلاح الاقتصادى .. ياعم سيبك".

- تأهيل اصحاب الاعمال

- تقليص العمل الفردى ومقاومة التحالفات

- التكامل التنافسى

- تنظيم التجارة الداخلية بعيدا عن فكر تاجر البقالة التموينى
- التنفيذ يتم من خلال مجموعات عمل تنفيذية
- واجبات محددة
- توقيتات متفق عليها
- تمويل واضح المصادر والمعالم
- المحاسبة على الاداء وماتم تنفيذه خلال الآجال المتفق عليها

سابعا : التساؤلات واجاباتى عنها

- نحن حتى الآن دولة تصنيع ولسنا دولة صناعة الا فى منتجات محدودة
- وهذا يؤثر بنسب عالية فى توجهنا الى الاسواق حيث ان المنتج بفتح التاء هو الذى يحدد اتجاه السوق لأن المستهلك هو الذى يحدد الانتاج وليسس المنتج بكسر التاء.
- يجب ان يشكل التوجه للسوق المحلية نسبة عالية فى أية استراتيجية صناعية الى جانب التوجه التصديرى مع الأخذ فى الاعتبار ان النجاح التصديرى يرفع من كفاءة واداء المنتج والمنتج المحلى بفتح وكسر حرف التاء.
- اختلاف جذرى وعميق من صناعة لصناعة فى تقدير تكلفة فرصة العمل مما يحتاج الى اعادة تصنيف.
- بالقياس لما تم فى العديد من الدول الاقل منا تاريخيا فى العديد من العوامل والعناصر يمكن تحقيق الاهداف الاستراتيجية التصديرية الواردة بالدراسة .
- وبالقياس لاسلوب التداول المصرى فى الامور وفلسفة السلوك الركودى االسلبى القائم حتى الآن يصعب تنفيذ تلك الاستراتيجية الا باشتراطات عديدة اغلبها تضمنتها التعقيبات اعلاه.
- يفضل تحديد خريطة وبرامج أولويات

مطلوب شرح طويل وربما حلقه نقاشية مستفاضه لمجموعة من المسائل:

١- قواعد الخروج من السوق

٢- قانون العمل وثقافة العمل وثقافة الجودة والاتقان

٣- المحاكم ذات الطبيعة الاقتصادية

٤- التأمينات الاجتماعية

٥- ضمان مخاطر سوق المال

٦- مراجعة الخريطة الاستثمارية الصناعية المصرية قطاعيا وجغرافيا

دراسة نوعية وتشريحية لأسلوب حوافز ذات صفات ترتبط ارتباطا مباشرا بالتنمية الصناعية مكانيا وبشريا " عمالة مؤمن عليها" وتكنولوجيا وتصديريا وليس اعفاءات ضريبية.

ممدوح الشرقاوى

بسم اللة الرحمن الرحيم ... اشكر سياده الرئيس على اعطائى الكلمة واشكر د. عبد القادر على الجهد الكبير الذى بذله فى هذه الورقة .

الحقيقة ان هذه الورقة بها مجموعه كبيرة من التعليقات والتساؤلات وسوف اركز على نقطتين.

أولا : ان هذه الورقة بنيت على مجموعه - كما قال الزملاء -من الافتراضات كثيرة الافراط فى التفاءل منها:

ثانيا : ان مصر رائدة التنمية الصناعية فى شمال افريقيا هذا غير صحيح ، لا استطيع ان اقول اننى ساكون الرائد دون الاخذ فى الاعتبار تونس ثانيا : ان القول ان نصدر لافريقيا ودول الكوميسا هذا الكلام بعيدا جدا عن الواقع لاسباب كثيرة منها ان متوسط نصيب الفرد فى الدول الافريقية لا يتجاوز ٢٠٠ دولار فى السنه وبالتالى هى سوق هزيلة لاستيعاب اى منتج نتكلم عنه وهناك عملاق افريقى نحن اهملناه وهو جنوب افريقيا ، (جنوب افريقيا حققت انجازات هائلة جدا فى التنمية الصناعية وتستحوذ على جزء من صادرات الدول الافريقية وتربطها معاهدات تجارية بدول جنوب ووسط افريقيا)

ثالثا : ان قنوات الاتصال والمواصلات والنقل بيننا وبين الدول الافريقية تواجه مشاكل عويصة جدا وكان من المهم وهم يتحدثون عن السوق الافريقية يرجعون لصادرات مصر الى الدول الافريقية ودول الكوميسا خلال السنوات الماضية سيجدونها محدودة القيمة عدة ملايين ويقول البعض أن صادراتنا الى دول الكومسيا زادت بنسبة ٥٠٠ ٪ مثلا والحقيقة ان هذه الزيادة ضئيلة من حيث القيمه .